٢٥٤٤

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وقف هذه النسخة الجليلة سلطاننا الأعظم والخاقان المعظم
مالك البرين والبحرين خادم الحرمين الشريفين السلطان
ابن السلطان الغازي محمود خان وقفا
صحيحا شرعيا لمن طالع وتبصر وتعلم واستبصر
حرره الفقير
أحمد شيخ زاده المفتش بأوقاف
الحرمين الشريفين
غفر لهما

شرح ارجوزة ابن سينا في المنطق

كتاب ميزان

النظر وهي الارجوزة التي نظمها الشيخ الحسين
الفاضل والرئيس الكامل ابو علي عبد الله
بن سينا البخاري قدس الله روحه

شرح السيد المحترم الحسيب

النسيب الشيخ الامام تاج الملة والدين
فريد عصره ونسيج وحده
عبد المطلب بن المرتضى العلوي المدعو ابن بادشاه
الحسيني الجريري ادام الله
اقباله
محمد
وآله

كل فرق ستة وثلثون رطلا لانه اقصى ما نقل به وكذا
في قصب السكر وما يوجد في الجبال من العسل والثمار
ففيه العشر والله اعلم بحقيقة الصواب

شرح ارجوزة ابن سينا في المنطق

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر

الحمد لله على افضاله وإنعامه في مفتتح كل قول وختامه وصلواته على سيدنا محمد وافضل تحياته وسلامه وعلى آله وصحبه المخصوصين باكرامه ❊ وبعد فاني لما رأيت المنظومة التي نظمها الشيخ الرئيس ابو علي الحسين بن عبد الله بن سينا قدس الله سره متضمنة لجمل من المنطق خالية عن التفصيل مائلة الى الاشكال يفتقر الى كثرة التأميل احببت ان اورد لها شرحا يسهل منها ما صعب على الافهام ويقرب ما يبعد منها عن المرام متضمنا البيان اصولها وايضاح جملها وتفاصيلها ملتزما فيها نصرة ما نصره الدليل وعلى الله قصد السبيل

الحمد لله الذي لعبده — نيل الثنا لاله في حمده

الحمد هو الوصف الجميل على جهة التفضيل ويقال انه مقلوب من المدح والظاهر انه غير مقلوب والفرق بينه وبين الشكر من وجهين الاول ان الشكر لا يكون الا جزاء والحمد يكون جزاء وغيره الثاني ان الشكر يكون بالقول والفعل والحمد لا يكون الا بالقول وظهر من هذا انه ليس كل منهما اعم من الآخر مطلقا ولا اخص مطلقا بل كل منهما اعم من الآخر من وجه واخص من وجه ومعنى البيت ان العبد اذا اثنى على الله تعالى بما هو اهله على حسب طاقته البشرية فغاية الثناء الشرف الى العبد لكونه اهل الحمد لله تعالى وقوله لا الى الله تعالى لان صفات شرفه وكماله من ذاته لا من خلقه لانه هو الغني المطلق والثاني له والعبد عائده الى الله تعالى وفي حمده يجب ان تكون عائدة الى الله تعالى وان تكون عائدة الى العبد فيؤدي نيل الثنا والثنا هو الرفعة

والحمد لله كما يستوجب — لعزه العالي الذي لا يغلب

هذا البيت فوق الذي قبله في المبالغة لانه صرح في البيت الاول ان الانسان يحمد الله تعالى ويكون نيل حمده وثنائه عائدا اليه لا الى الله تعالى ولم يتعرض الى ان ذلك الحمد هل هو على حسب الطاقة البشرية او لا والشروع في هذا البيت صرح بالعجز والاعتراف بانه لا يحصي الثنا على الله تعالى فقال الحمد لله كما يستوجب اي كما يستوجب ان يحمد وهذا هو معنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وقوله لعزه العالي الذي لا يغلب اشار الى انه يستحق الحمد لذاته وقد بالغ الشيخ في خطبة هذه المنظومة في ذكر الحمد في اوائل خمسة ابيات

منها قصد التبرك في الابتدا والتيمن بذكر الله تعالى في ابتدا الكلام

والحمد لله الذي برهانه ... ان ليس شان ليس فيه شانه

كل موجود ممكن فهو دال على الله تعالى شاهد على وجوده ووحدانيته وذلك لان الممكن من حيث انه ممكن لا بد ان ينتهي الى واجب الوجود لان التسلسل محال كما قد تبين في العلم الالهي فحينئذ ليس موجود الا وشان الله تعالى فيه لانه من جملة مخلوقاته الدالة عليه والى مثل هذا المعنى اشير في الكتاب الالهي في قوله تعالى سنريهم اياتنا في الافاق وفي انفسهم حتى يتبين لهم انه الحق او لم يكف بربك انه على كل شيء شهيد لكن اول الاية اشارة الى العوام واخرها اشارة الى الخواص الذين يستدلون به لا عليه وهم الصديقون

والحمد لله بقدر الله ... لا بقدر وسع العبد ذي التناهي

قد تقدم انه ليس في وسع العبد وطاقته الثنا على الله تعالى بما هو اهله لان طاقة العبد وقدرته لا تقوى على ما هو متناه من حيث انها متناهية وما الله جل ذكره من الصفات العليا تعالى وتقدس غير متناه فلا تقوى قدرة العبد عليها لكونها متناهية والمتناهي لا يقوى على غير المتناهي وهذا البيت في المعنى قريب من قوله والحمد لله كما يستوجب وهو كالبيان له

والحمد لله الذي من ينكره ... فانما ينكر من يصوره

قد تبين في العلم الالهي ان الموجودات باسرها معلولات لله تعالى فمن انكر الله تعالى فقد انكر علته الموجدة له ويلزم من ذلك ان يكون منكرا لذاته لانه معلول ووجود المعلول مستفاد من وجود العلة فاذا لم يكن للعلة وجود لم يكن لمعلولها وجود وهذا الحكم ضروري ثم ان الشيخ بعد حمد الله تعالى شرع في الصلاة على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم لان الله تعالى قد قرن ذكره بذكره في مواضع كثيرة كقوله تعالى واطيعوا الله واطيعوا الرسول ومن يطع الله ورسوله ونحوهما فقال

ثم على نبيه الامين ... شارع خير سنة ودين
اشرف من يبعث في القيامه ... افضل من ارسل للامامه
محمد صلاة رب العالم ... واله الغر ذوي المكارم

النبي اذا لم يهمز فهو مشتق من النبو وهو العلو والارتفاع لانه علا على غيره من اشخاص نوعه واذا همز فهو مشتق من النبا وهو الخبر لانه يخبر الناس بما يوحى اليه من عند الله تعالى وهو امين على ما يوحى اليه لانه بلغ جميع ما اوحي اليه من غير زيادة ولا نقصان ولذلك قال تعالى يا ايها الرسول بلغ

ما انزل اليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته والشريعه والسنه
كلاهما بمعنى واحد وهو الطريقه والدين هاهنا الملة وله معان اخر
ليس هذا موضع ذكرها وانما كان دين محمد صلى الله عليه وآله خير
دين لكونه ناسخا لدين من تقدمه من الانبيا ويلزم من ذلك ان
يكون خير الانبيا والصلوه من الله الرحمه ومن الملائكه الاستغفار
ومن المومنين الدعا والعالم كل موجود سوى الله تعالى وآل محمد اهل بيته
وقيل بنو عبد المطلب وقيل كل مومن ومومنه والغر جمع اغر والاغر
صاحب الغره وهي في الاصل بياض يكون في جبين الفرس وفي قوايمها وهي
هاهنا كنايه عن النور الذي يمتاز به اهل بيت محمد صلى الله عليه وآله
عن غيرهم والمكارم جمع مكرمه وهي الفضيله التي يمتاز بها
الانسان عن غيره وباقي الابيات ـــــــ ظاهر د

والحمد لله وهو العقل للنفس حتى خرج بالفعل

المراد بالعقل هاهنا القوه التي بها يدرك الانسان المعاني الكليه ويمتاز
بها عما عداه من الحيوان واعلم ان هذه القوه لها اربع مراتب الاولى ان
يكون خاليه عن جميع المعقولات مستعده لها وهي المسماه بالعقل الهيولاني

منسوبا الى الهيولى التي من شانها الاستعداد المحض لقبول الصوره ه
المرتبه الثانيه ان يحصل لها المعقولات البديهيه ثم تنتقل بتوسطها
الى المعقولات النظريه وتسمى هذه القوه العقل بالملكه ٤ والمرتبه
الثالثه ان يحصل لها المعقولات لكن لا يطالعها بل تكون مخزونه عندها
وهي قادره على استحضارها متى شاءت وهي العقل بالفعل ∴ المرتبه
الرابعه ان يحصل لها المعقولات المكتسبه ويطالعها وتسمى العقل
المستفاد فالشيخ اشار الى ان الله سبحانه وتعالى وهب النفس العقل
واراد به العقل الهيولاني حتى انتقلت منه وصارت بتوسطه عاقله
بالعقل بالملكه اعني البديهيات وذلك الانتقال يكون بسبب الاحساس
والتجربات فان الانسان في مبدا الفطره اذا احس بالجزئيات تنبه
منها لمشاركات ومباينات فيحصل عنده علوم بديهيه ضروريه
علمه بالمشاركات والمباينات والى هذا المعنى اشار عز من قائل
بقوله والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا وجعل لكم
السمع والابصار والافئده لعلكم تشكرون ه

تمييزا لا ان يكون عالما مصورا من كل شي محكما

أشرف من ذا العالم المحسوس مبرأ من طينة وشرور
فيه الكمال بل هو الكمال جوهره البهاء والجمال
مرتب فيه وجود الكل والعلم بالله مفيض العدل

أي يهيأ لان تكون عالما بذاتها فيه صورة كل شي لان النفس قابلة لان
تحصل فيها صور جميع الموجودات على النظام فيها محكما اي متقن الصنعة
والاحكام الاتقان اشرف من ذا العالم المحسوس وهو عالم الاجسام لان
عالمها مجرد عن المادة والمجرد اشرف من غير المجرد لانه لا يفتقر الى الحيز
والمكان كافتقار الاجسام اليها وايضا فالنفس باقية بعد خراب
البدن ولا كذلك الجسم وقوله مبرأ من طينة فالطينة هي الاصل يعني
انها جوهر بسيط ليس مركب من اشيا مختلفة هي اصولها واجزاوها
والشرور الطبيعة يعني انها ليست من عالم الطبيعة كما ان الاجسام كذلك
بل هي مبراه من طبيعة الاجسام وقوله فيه الكمال يريد به هاهنا
الكمالات الثانية اعني هي المعلومات وقوله بل هي الكمال يريد به الكمال
الاول لان النفس الانسانية كمال اول لجسم طبيعي الي ذي حيوة بالقوة
من شانه ان يدرك الاشيا الكلية ويتحرك الحركات الفكرية وقوله

جوهره البهاء والجمال اشارة الى خلاصة جوهرها ثم ان الشيخ ما
ذكره في هذه الابيات من صفات النفس بما هو الغاية وهو ان
تصير مرتسما فيها جميع الموجودات بحيث تدركها على ما هي عليه
والعلم بواجب الوجود مفيض العدل والخير والجود عز وجلا وجميع
هذه الاحكام توخذها هنا على سبيل التسليم واما بيانها ففي علم
الحكمة ولا يليق بهذا الكتاب ايراد البراهين على هذه المطالب

وكل ما لحسه وتعقله فيه له من الوجود افضله
لينبي على وجود الحسي اعني وجود الشي في المحسوس

قد ثبت في الحكمة ان النفس لا تدرك الجزئيات من حيث هي جزئيات وانما
تدركها بما هي الكليات فقط والكلي اشرف من الجزئي وافضل لان وجود
الشي الجزئي مفتقر اليه من حيث هو جزئي ومن حيث ان الجزئيات مندرجة
تحت الكليات فالشيخ اشار الى هذا المعنى بان قال ان كل ما لحسه
وتعقله فللنفس الناطقة افضل وجودية اي الوجود الكلي كما تقدم
لا الوجود الحسي وهو وجود الشي في المحسوس كوجود اللون في الجسم
بل وجود كلي في جوهر مجرد

هذا اذا ايدها التوفيق ... ولم تخالف اخذها الطريق
واجتهدت في الحق حتى تعقلا ... ورغبت في الخير كما تعقلا
فان طغت ونسيت مولاها ... عاقبها ونفسها انساها

يقول هذه المذكورات التي تهيأت النفس الناطقه لان ينالها لا يتم لها نيلها الا اذا ايدها التوفيق من الله تعالى والتاييد هو التقويه والتوفيق جعل الاسباب موافقه في المسبب وقوله ولم تخالف اخذها الطريق اي ولم تخالف قصدها ومسلكها طريق الحق ومسلكه ولو قال فلم تخالف بالفاء لكان اجود لانه مع توفيق الله تعالى لا يمكن ان تخالف طريق اخذها طريق الحق وقوله واجتهدت في الحق حتى تعقلا اشاره الى الطلب لما هو الكمال بحسب قوتها النظريه وقوله ورغبت في الخير كما تعقلا اشاره الى الطلب لما هو الكمال بحسب قوتها العمليه ثم نبه الشيخ على ان النفس التي لا تشتاق الى طلب ما ذكر لها من الكمال بحسب قوتها النظريه والعمليه مع انها حصل لها اضداد تلك الكمالات بسبب طغيانها تكون من الانفس الشقيه التي نسيت الله فانساها انفسها وهو الذي اشير اليه في التنزيل بقوله تعالى ولا تكونوا كالذين نسوا الله فانساهم انفسهم الايه

وفطره الانسان غير كافيه ... في ان ينال الحق كالعلانيه
ما لم تؤيد بحصول آله ... واقيه الفكر من الضلاله
فيها بيان الحق كيف يطلب ... وانه لاي شي يصعب

هذه الابيات تتضمن وجه الحاجه الى المنطق وبيانه ان تحصيل المجهول من التصورات والتصديقات لما كان اكتسابه للعلوم منهما بتوسط الفكر وكانت فطره الانسان بمجردها غير كافيه في حصول الحق عند استعمال الفكر بدليل وقوع التناقض في افكار العلما والانسان الواحد بحسب وقتين فلا بد من آله تعصم الذهن من الخطأ في الفكر وتكون فيها بيان وجوه الحق وكيفيه طلبه والتادي اليه وبيان ان الحق من اي وجه يصعب حصوله والوجوه الموصله الى الحق هي كالقياسات المنتجه والاستصعاب يكون لعدم ما يدل على الجزم بالمطلوب وشبهه وتلك الاله هي المنطق كما سيذكره الشيخ فيما بعد ورسموه بانه آله قانونيه تعصم مراعاتها الذهن عن الغلط في الفكر والاله هي ما يوثر الفاعل في منفعله القريب منه بتوسطه والقانون صوره كليه منطبقه على جزئياتها لتعرف احكامها منها فالقانونيه احتراز

من الالات الجزئية كالقدوم ونحوها وقولنا عن الغلط في الفكر احترازا من النحو فانه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الغلط في اللفظ لا الفكر وانما جعل العاصم مراعاة الآلة لا الآلة نفسها لان المنطقي قد يضل اذا لم يراع اصول المنطق كما ان النحوي قد يلحن اذا لم يراع قواعد النحو ويقال في رسم الفكر انه ترتيب امور معلومة للتادي الى مجهول ويقال غير ذلك وتحقيق هذا الموضع غير لائق بهذا المختصر

وما الذي يغلط الانسانا ... متى اراد الحق والبيانا
وكم وجوه درك الصواب ... وكم لكل مطلب من باب
وما الذي يعرف بالبرهان ... ويوقع التصديق بالايقان
وما الذي يوقع ظنا عاجلا ... مغالطا كان او مجادلا
وما الذي يقنع فيما يوجب ... وتصر النفس عساه يكذب
وما الذي يورث التخييلا ... لا الحق والتصديق فيما قيلا
وكيف جنس كلما نجد ... وما الذي في حده يعد

هذه الابيات تتضمن ما يشتمل عليه المنطق من الاغراض والمقاصد وذكر ما في هذه المنظومة من الابواب على سبيل الفهرست والمعنى ان المنطق

كان فيه معرفة الوجوه التي يتوصل بها الى الحق عند طلبه وفيه معرفة الوجوه التي يقع الغلط بسببها عند طلب الحق ليتحرز عنها وقوله وكم لكل مطلب من باب يريد ابواب المطالب نحو مطلب ما ومطلب هل على ما سياتي في موضعه ان شاء الله تعالى ثم اشار الى اصناف الاقيسة فمنها القياس البرهاني وهو المركب من مقدمات يقينية لانتاج يقيني ومنها القياس الجدلي وهو ما يفيد الظن بالمطلوب دون القطع به ويتركب من المقدمات المسلمة والمشهورة ومنها القياس المغالطي وهو قياس يفسد صورته او مادته ليظن به ان ما ليس بصادق صادق ويتركب من المقدمات الوهمية ومنها القياس الخطابي وهو ما الغرض من تركيبه اقناع المستمع فيما ينفعه في امر معاشه وغيره ويتركب من المقدمات المقبولة والمظنونة فهذا القياس ربما وقع عند النفس الشك في صدق مقدماته ومنها القياس الشعري وهو ما يورث التخييل ولا يحصل به التصديق لان الغرض منه اظهار الصنعة في التشبيه لا لحصول اليقين بنتيجته وتركيبه من المخيلات فهذه الاقيسة لا تفيد اليقين ومقدماتها غير يقينية

وهي هذه الستة التي ذكرناها والذي يفيد اليقين هو البرهان فقط
ومقدماته هي ستة ايضا كلها يقينيات وهي الاوليات
والمشاهدات والمجربات والحدسيات والمتواترات
وقضايا قياساتها معها وسيأتي تفصيل هذا الموضع في مكانه ان شاء الله
تعالى ثم ذكر الحد بعد ذكر الاقيسة وكان ينبغي ان يقدم ذكره
قبلها لانه يفيد التصور والقياس يفيد التصديق والتصور جزء من
التصديق والجزء متقدم على الكل طبعا فكان لذلك ينبغي تقديم التصور
على التصديق وضعا وقوله وكيف حد كل الحد يريد به بيان كيفية
تركيب الحد وانه يكون من الجنس والفصل القريبين ونحو ذلك على ما سيأتي
بيانه والذي يحد هو كل ما كانت ماهيته مركبة والذي لا يحد هو الحقائق
البسيطة والذي يجب ان يحد به هو الجنس والفصل القريبان كما ذكرنا
ويليق ان نقدم هاهنا مقدمة تعلم منها حقيقة العلم والظن واليقين
فنقول الاعتقاد لا يخلو اما ان يكون جازما او لا يكون والجازم لا يخلو
اما ان يكون مطابقا او لا يكون والجازم المطابق لا يخلو اما ان يكون لموجب او لا
يكون فالجازم المطابق لموجب هو العلم ويرادفه اليقين والجازم المطابق

لا لموجب هو التقليد والجازم الغير المطابق هو الجهل المركب وغير الجازم
لا يخلو اما ان يترجح فيه جانب الوجود على جانب العدم او يترجح جانب العدم
على جانب الوجود او يتساوى الجانبان فالاول هو الظن والثاني هو الوهم
والثالث هو الشك ولا يتصور مع الشك ايقاع حكم بخلاف غيره من الاقسام

وهذه الآلة علم المنطق منه الى جل العلوم ترتقي

شرع الآن بذكر الآلة فقال وهذه الآلة علم المنطق واعلم ان الناس قد
اختلفوا في المنطق هل هو علم او ليس بل هو آلة للعلوم وهذا الخلاف لفظي
لانه بالاتفاق متعلق بالنظر في المعقولات الثانية وهي العوارض اللاحقة
للمعقولات الاول وهي اعيان الموجودات فان كان المراد بالعلم ما يكون
بحثا عما له وجود في الخارج لم يكن المنطق علما وان كان المراد بالعلم ما يكون
بحثا عما له وجود ما سواء كان في الذهن او الخارج فهو علم وقوله منه
الى جل العلوم ترتقي فيه اشارة الى ان المنطق ليس آلة مفتقرا اليها في جميع
العلوم بل في اكثرها وجل الشيء معظمه فنبه على ان في العلوم ما لا يفتقر
الى المنطق كالاوليات ونحوها وفي هذا تحلل الاشكال الذي يورد في هذا
الموضع وهو انه لو كان كل علم مفتقرا الى المنطق والمنطق علم للزم افتقاره

الى نفسه او الى منطق اخر ويلزم الدور او التسلسل فانه ليس كل علم
مفتقرا الى المنطق بل بعض العلوم دون البعض كما ذكرناه ٥

ميراث ذي القرنين لما سألا … وزيره العالم حتى يعملا
لمن يريد النطق المسترابا … بامر فيه ربعه امانا
فعمل الحكيم ما قد سأله … لكن ما بينه وفصله
ليس التفصيل وصول … ما لم تقدم قبله اصول

يقول ان هذه الاله هي علم المنطق ميراث ذي القرنين وهو الاسكندر عن وزيره
العالم وهو المعلم الاول ارسطوطاليس فانه قد قيل ان المنطق علم قبل
المعلم الاول لم يكن مدونا في الكتب بل كان الحكما المتقدمون يستعملونه
كاستعمال العرب العاربة لقواعد النحو فسأل الاسكندر المعلم الاول ان
يبوبه ويرتبه ويذكر قواعده على سبيل التفصيل بحيث يسهل ضبطها
فاجابه الى ذلك والاصول التي ليس التفصيل المنطق بدون وصول قبل تقدمها
هي الفن المسمى ايساغوجي اعني الكلام في الكليات الخمسة وقد اختلف
في واضعها فقيل هو فرفوريوس الصوري لا الحكيم وقيل هو ارسطوطاليس

قد سأل الشيخ الرئيس سهل … ذاك الذي تم لديه الفضل

ذاك الذي له ايادٍ عندي … فوق الذي يوقع تحت الحد
ان اودع المنطق نظم الشعر … حتى يكون ثابتا في الذكر
لا سيما ولي اخ في حجري … وصية الوالد عند الهجر
اوصى بان اقضي فيه حقه … وان اربيه في الصواب طرقه
فلجعله اسمعيل ظهر القلب … حتى اذا بلغت سن اللب
عقلت ما استظهرت منه عقلا … وصرت للخير الكثير اهلا
وانما الخير الكثير الحكمه … نعمتها افضل كل نعمه

هذا هو السبب الذي بعث الشيخ على نظم هذه المنظومه وهو ان رجلا
من علما زمانه يقال له سهل ذكر الشيخ ان ايادي وهي نعمه التي كان
يحفه بها فوق الايادي التي تقع تحت الحد يعني انها لا يمكن حدها واحصارها
لكثرتها سأل الشيخ ان ينظم في المنطق منظومه ليعلمها ان المنظوم اثبت في
الذكر لميل النفس الى النظم بالطبع بسبب خصوصيه وزنه فتعين اجابته
وههنا نظر وهو ان السوال يكون من السافل للعالي كما ان الامر يكون
من العالي للسافل والالتماس من المساوي للمساوي والشيخ قد بالغ في
مدح هذا الرجل فما كان يحسن ان يستعمل في حقه لفظة السوال مع ذلك

المدح ثم ذكر الشيخ بعد ذكر هذا السبب ان امرا اخر غير المذكور قوى عزيمته على نظم هذه المنظومة وهو انه كان له اخ صغير تحت حجره وكان والد الشيخ قد اوصاه عند موته في حق اخيه الصغير ان يقضي فيه حق ابيه وان يرشده الى طريق الصواب وكان اسم اخيه الصغير اسمعيل فقال مخاطبا له يا اسمعيل اجعل هذه المنظومة ظهر قلبك وهذا يقال مبالغة في قوة الحفظ حتى اذا بلغت سن اللب وهو السن الذي يقدر الانسان فيه على النظر في العلوم العقلية التي تتعلق بالفكر والروية عقلت حينئذ ما كنت قد اجدت حفظه وجعلته على ظهر قلبك وصرت بسبب ذلك الخير الكثير وهو الحكمة اهلا وذلك ماخوذ من قوله تعالى ومن يوت الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا ه

وان يكن اخوك حين تعقل   ادركه من المنون الاجل
وصار في اخرى حياة نفسه   والجسم منه مودع في رمسه
ينظر في البرزخ للقيامه   ماذا يكون بعدها مقامه
فادع له والتمس الاخوانا   ان يذكروه بالدعا احيانا

يقول لاخيه اذا بلغت سن اللب وكنت قد مت فادع لي والتمس من الاخوان ان يدعوا لي والشيخ قد سلك في هذا الموضع مسلك القائلين ببعث الابدان والنفس عندهم حياتان الاولى بعد مفارقة البدن وقبل البعث فانهم يقولون ببقاء النفس بعد البدن والثانية حياتها بعد عودها الى البدن عند البعث وعلى مذهب الحكما للنفس ايضا حياتان الاولى عند مفارقة البدن والثانية عند مفارقته ولا يمكن حمل كلام الشيخ على المذهب لانه قال وصار في اخرى حياتي نفسه وصار معناها الانتقال وايضا فقد صرح بان تلك الحيوة انما هي بعد الموت بقوله ادركه من المنون الاجل والرمس القبر والبرزخ الحاجز بين الشيئين والمراد به هاهنا القبر لانه بين الحياة الدنيا والحيوة الاخرى وينظر معناه ينتظر اي يترقب نفسه ماذا يكون بعد الحيوة لانشارها وهي الحيوة الاولى مقامه اي في الحيوة الاخرى والاخوانا منصوب باسقاط حرف الجر

القول في الالفاظ المفردة والمركبة

اللفظ اما مفرد في المبنى   ليس لجزء منه جزء المعنى
وهو الذي ليس له تاليف   كقولنا زيد او الظريف
او الذي يعرف بالقول   الجزء منه جزء معنى الكل

وهو الذي في ضمنه تاليف كقولنا زيد هو الظريف

قال المعلم الاول اللفظ المفرد هو الذي لا يدل جزء منه على شيء اصلا فا
عترض عليه بعض المتاخرين بعبد الله اذا جعل علما فانه لفظ مفرد مع
ان لاجزائه دلالة على معنى ثم ان هذا المعترض قال في رسم المفرد هو الذي
لا يدل جزؤه على جزء معناه لان عبد الله وان دل جزؤه على معنى لكنه ليس
جزء معناه والشيخ اختار في الشفاء والاشارات الرسم الاول وفي كتاب
العيون وهذه المنظومة الثاني لا تفاوت بينهما في التحقيق فان عبد
الله مهما كان علما فهو كالاشارة لا يدل جزؤه من حيث هو علم على شيء
اصلا ولهذا قال النحويون ان اسماء الاعلام لا تفيد فائدة في المسميات
البتة فعبد الله لا يدل جزؤه ما دام علما لا على جزء معناه ولا على شيء
البتة وان دل جزؤه اذا جعل نعتا فتلك دلالة اخرى ليس الكلام
فيها ومن الناس من زاد في الرسم لفظ الارادة والحق ان هذه الزيادة للحاجة
اليها للتفهيم لا للتتميم اذ اللفظ لا يدل على المعنى لذاته بل بارادة
المتلفظ ومن الناس من يثلث القسمة فقال اللفظ اما ان لا يدل جزؤه
على شيء اصلا وهو المفرد كرجل وفرس او يدل جزؤه لكن لا على جزء معناه وهو

المركب كعبد الله اذا جعل علما او يدل جزؤه على جزء معناه وهو المؤلف
وهذا يظهر ضعفه مما ذكرنا والمركب يرادفه المؤلف والقول
ولما كان المفرد ينقسم الى ما يدل على الذات فقط كزيد والى ما
يدل على الذات مع صفة كالظريف مثل الشيخ بهما والفاظ المنظومة
ها هنا غنية عن التطبيق

وكل لفظ مفرد فاما يعم معناه الكثير عما
كقولنا الجسم فان الجسم يشمل معناه كثيرا جما
وهو الذي يعرف بالكلي او الذي يعرف بالجزئي
وهو الذي يختص بالمعنى الواحد على فريد واحد من العدد
كقولنا محمد او حفص وهو الذي له يقال الشخص

هذا هو الكلام في الكلي والجزئي والتعريف الذي ذكره ها هنا للكلي
هو الذي ذكره في عيون الحكمة وهو انه اللفظ الذي يدل به على
اشياء كثيرة بمعنى واحد وذكر ايضا في تعريف الجزئي انه اللفظ الذي لا يمكن
ان يدل به بمعناه الواحد على كثيرين بان تكون فيه والكثرة قد تكون
خارجية وقد تكون ذهنية والمنطقيون ذكروا للكلي ستة اقسام فقالوا

اما ان يكون ممتنع الوجود في الخارج لا لنفس لفظه بل للبرهان الدال على
امتناعه كشريك الباري تعالى واما ان يكون ممكن الوجود لكن
لم يوجد كجبل من ياقوت وبحر من زيبق واما ان يكون الموجود منه واحدا
مع امتناع غيره كالباري تعالى او مع امكان غيره كالشمس واما ان
يكون كثيرا متناهيا كالكواكب السبعة السيارة او غير متناه
كالعقول والنفوس واما الجزئي فالممكن ان يحمل على كثيرين بل على
واحد فقط كمحمد وحفص ويسمى شخصا والجزئي بهذا المعنى يسمى الجزئي
الحقيقي وقد يستعمل لفظ الجزئي في كل اخص تحت ما هو اعم منه ويقال
له الجزئي الاضافي كالانسان بالنسبة الى الحيوان والاضافي اعم من الحقيقي
لان كل حقيقي اضافي لكونه مندرجا تحت ماهيته الكلية وليس
كل اضافي حقيقيا اذ قد يكون الاضافي كليا وها هنا بحث وهو ان الشيخ
في كتاب الاشارات قدم الجزئي على الكلي وعرف الجزئي بانه الذي
يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه وعرف الكلي بانه
مقابله فتعريفه للجزئي في كتاب الاشارات بملكة هي كونه يمنع
نفس تصور معناه من وقوع الشركة وتعريف الكلي عدمها والاعدام

12

لا تعرف بالملكات فوجب لذلك تقديم الجزئي واما هاهنا وفي
كتاب العيون فتعريف الكلي كان بملكة وتعريف الجزئي بعدمها
فوجب تقديم الكلي هاهنا ن

وكل كلي فاما ان رفع   وجود ما دل عليه يمتنع
كالجسم للانسان والنبات   وهو الذي نعرفه بالذاتي
او الذي لو لم يكن معلوما   للشيء لم يجعل له معدوما
كالضحك للانسان والبياض   وهي التي نعرف بالاعراض
لكن لما ذكرته اقساما   حتى يتم حسنه تماما

هذا هو الكلام في الذاتي والعرضي والذاتي لا يكون الا في الحقائق المركبة اما
البسائط فلا ذاتي لها اذ لا اجزاء لها وقد عرف الشيخ الذاتي هاهنا بانه الكلي
الذي اذا ارتفع بالفرض في الذهن او في الخارج ارتفع ما هو كلي له كالجسم
بالنسبة الى الانسان والنبات فانه اذا ارتفع لم يبق حقيقة الانسان
ولا النبات موجودة واما العرضي فهو الكلي الذي اذا ارتفع بالفرض في الذهن
او الخارج لم ترتفع حقيقة ما هو كلي له كالضحك والبياض بالنسبة الى
الانسان فانهما اذا فرض رفعهما لم ترتفع حقيقة الانسان وهذا ظاهر ولفظ

البيت الاول فيه اشكال وتقديره وكل كلي فاما ان يكون ممتنعا
عند فرض ارتفاعه وجود ما دل عليه وباقي الابيات ظاهر الدلالة
على المعنى المقصود والشيخ في هذه المنظومة جعل مورد القسمة الى الذاتي
والعرضي الكلي بالنسبة الى جزئياته وفي الاشارات جعل مورد القسمة
المحمول بالنسبة الى موضوعه وهذا اولى لان الاول يلزمه ان الكلي
بالنسبة الى ما يساويه لا يكون ذاتيا ولا عرضيا لانه ليس جزئيا له بالمعنى
الحقيقي ولا بالمعنى الاضافي واعلم ان الذاتي يقال على ثلثة اشيا الاول جزء
الماهية المقوم لها وهو الذي ذكرناه والثاني العرض الذاتي الذي ياتي
ذكره في كتاب البرهان والثالث على نفس حقيقة الشي كالانسانية
مثلا فانها ذاتية للاشخاص الداخلة تحتها والقدما ذكروا للذاتي ثلث
خاصيات الاول انه لا يمكن تصور الشي الا بتصوره اولا والثانية ان الشي لا يحتاج
في اتصافه به الى علة مغايرة لذاته فان السواد مثلا لون لذاته لا لعلة اخرى
جعلته لونا فان الذي جعله سوادا هو بعينه جعله لونا اولا والثالثة
ان يمتنع رفعه عما هو ذاتي له وجودا او توهما وهذه الخاصيات الثلثة لا
توجد للذاتي الا عند اعتباره بالقياس الى ما هو ذاتي له والغاية من قولنا الا

هي ان بعض الاعراض اللازمة يوجد فيها الخاصتان الاخريان فان
الشي لا يحتاج في اتصافه بالزوجية الى علة غير ذاته ولا يمكن رفع الزوجية
عنه وجودا ولا توهما الا ان الذاتي يلحق الماهية الشي الذي هو ذاتي له قبل
ذاته فانه من علل ماهيته او نفس ماهيته والعرض اللازم يلحقه بعد
ذاته فانه من معلولاته وعلل الماهية غير علل الوجود فان علل الوجود
الفاعل والغاية وعلل الماهية بحسب الوجود الخارجي المادة والصورة
وبحسب الوجود الذهني الجنس والفصل وقولنا ان المقوم جزء الماهية لا
نعني به انه جزء حقيقي لها لان الجزء الحقيقي لا يحمل على كله بالمواطاة والذاتي
يحمل على الماهية بالمواطاة وانما المعنى ان اللفظ الدال عليه جزء من حدها
فهو شبيه الجزء من هذا الوجه فاطلاق لفظ الجزء عليه يكون على سبيل
المجاز وقد نبه الشيخ في اخر الابيات على ان الذاتي والعرضي اقسامهما خمسة
للذاتي منها ثلثة اقسام وهي • الجنس • والنوع • والفصل • وللعرضي
منها قسمان وهي الخاصة والعرض العام واحكام هذه الاقسام الخمسة وما
٥ يتعلق بها الباب مفرد في المنظومة وهو الباب التالي لهذا الكلام

القول في الالفاظ الخمسة المفردة

أن الذاتي ما معناه / يكون حقاً في جواب ما هو
أي الذي من كامل الموصوف / حتى يكون هو هو بسببه
أما الذي وقوعه أعم / كما يقال جوهر أو جسم
فإنه أعم من ذي النفس / وهو الذي نعرفه بالجنس
أو ما يكون دونه في الجمع / وهو الذي نعرفه بالنوع
كالجسم ذي النفس فما يعم / دون الذي كان يعم الجسم
والنوع نوع جنسه بالطبع / والجنس أيضاً هو جنس النوع

هذا الباب يشتمل على الكليات الخمسة الذاتية والعرضية وقد بدأ الشيخ بالذاتيات منها وتلخيص ما قاله أن الذاتي لا يخلو إما أن يكون مقولاً في جواب ما هو وهو الذي يطلب به حقيقة الشيء ومفهومه ذاتياً أو في جواب أي شيء هو وهو الذي يطلب به فصل الشيء عما يشاركه كما سيأتي ثم المقول في جواب ما هو إما أن يكون عاماً للأشياء الحقائق مختلفة ويكون دالاً عليها كالجوهر والجسم بالنسبة إلى النبات والحيوان فهو الجنس وإما أن يكون عاماً بالنسبة إلى أفراد حقيقة واحدة ويكون تمام ماهيتها فيكون بالفرق دون الأول في الجمع والعموم وهو النوع كالجسم ذي النفس وهو النبات والحيوان فالنوع نوع بالطبع لجنسه لأنه موضوع له بالطبع

لكونه أخص منه والجنس جنس بالطبع لنوعه لكونه محمولاً عليه بالطبع لأنه أعم منه والغلط الأبيات ظاهرة وهذا الذي ذكرناه ويرسم الجنس بأنه الكلي المقول على أشياء مختلفة الحقائق في جواب ما هو وأما النوع فهو يطلق بمعنيين حقيقي وإضافي فالحقيقي يرسم بأنه الكلي المقول على أشياء متفقة الحقائق في جواب ما هو والإضافي يرسم بأنه الكلي المقول عليه وعلى غيره الجنس قولاً ذاتياً أولياً وقولنا أولياً احترازاً عن الصنف فإنه يقال عليه وعلى غيره الجنس لكن بتوسط قوله على النوع الذي فوقه ثم النوع الإضافي له أربع مراتب فإنه إن كان أعم الأنواع وليس فوقه نوع فهو العالي كالجسم وإن كان أخصها وليس تحته الأخص فهو السافل كالإنسان وإن كان فوقه نوع وتحته نوع فهو المتوسط كالحيوان وإن كان مبايناً للكل حتى لا يكون فوقه نوع ولا تحته نوع فهو النوع المفرد وليس له مثال في الوجود وقد يقال في مثاله العقل وهذا إنما يصح إذا قلنا أن الجوهر جنس والجنس أيضاً هذه المراتب الأربع فإنه إن كان أعم الأجناس كلها فهو العالي ويسمى جنس الأجناس كالجوهر وإن كان أخصها فهو الجنس السافل كالحيوان وإن كان أخص من العالي وأعم من السافل فهو المتوسط كالجسم وإن كان مبايناً للكل فهو المفرد وليس له أيضاً مثال في الوجود وقد يذكر في مثاله العقل وهذا لا يصح إلا إذا قلنا أن الجوهر ليس بجنس

واعلم ان كل واحد من النوعين اعني الحقيقي والاضافي ليس اعم من الاخر مطلقا ولا اخص
مطلقا بل كل واحد منهما اعم من الاخر من وجه واخص من وجه لصدق الحقيقي بدون
الاضافي في الحقايق البسيطة والاضافي بدون الحقيقي في الانواع المتوسطة وصدقهما
معا في النوع السافل وكل شيئين شانهما ذلك فبينهما عموم وخصوص من وجه وجزء
المقول في جواب ما هو المذكور بالمطابقة تسمى واقعا في طريق ما هو كالحيوان والناطق
في جواب السوال بما هو عن الانسان والجزء المذكور بالتضمن يسمى داخلا في جواب ما هو
كالجسم والحساس والمتحرك بالارادة في الجواب عن السوال المذكور وهذا هو الفرق
بين المقول في جواب ما هو والواقع في طريق ما هو والداخل في جواب ما هو فهذا ما ينبغي ان يعلم في هذا
الموضع من الابحاث **ومنه ما هو في جواب اي شيء كقولنا الانسان اي حي**

يعرف بالفصل كقولنا ناطق لنوعنا وللحمار ناهق

قوله ومنه اي ومن الذاتي ما هو في جواب اي وهذا القسم الثاني من قسمي الذاتي
وهو المسمى بالفصل كالناطق بالنسبة الى الانسان والناهق بالنسبة الى الحمار ورسم
بانه الكلي المقول على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته فقولنا في ذاته احتراز من
الخاصة فانها تقال على الشيء في جواب اي شيء هو لكن لا في ذاته بل في اعراضه لان
الفصل يميز تمييزا ذاتيا والخاصة تميز تمييزا عرضيا والجنس والفصل هما جزءا

الماهية وجزء الماهية منحصر فيهما وذلك لان الجزء اما ان يكون تمام القدر المشترك (الذي)
فيه الانواع او لا يكون فالاول هو الجنس والثاني لا يخلو اما ان يكون غير مشترك اصلا
او بعضا من تمام المشترك مساويا له وذلك لانه ان اختص بالماهية فقد لزم الامر الاول
وان لم يختص كان مشتركا بينها وبين غيرها بالضرورة ولا يجوز ان يكون تمام المشترك
لان المقدر خلافه فيكون بعضا منه واما انه يجب ان يكون ذلك البعض مساويا
لتمام المشترك فلانه لو لم يكن مساويا له لكان اما اخص او اعم مطلقا او اخص من وجه
واعم من وجه او مباينا وذلك لان كل كليين فاما ان يصدق كل واحد منهما على كل ما يصدق
عليه الاخر او لا فالاول بان كان مع العكس فهما متساويان والا فالصادق اعم
مطلقا والاخر اخص مطلقا وان لم يصدق على كله فلا يخلو اما ان يصدق على
بعضه او لا فان صدق فبينهما عموم وخصوص من وجه والا فهما متباينان
فنقول لا يجوز ان يكون اخص والا جاز وجود تمام المشترك بدونه لجواز وجود
العام بدون الخاص وهو محال اذ يلزم منه ان يوجد الشيء بدون جزئه ولا يجوز ان
يكون اعم والا لكان مشتركا بين الماهية وبين غيرها ولا يجوز ان يكون تمام المشترك
حينئذ لان المقدر خلافه بل يكون بعضه فيلزم اما التسلسل او الانتهاء الى ما
يساوي فيكون فصلا واما انه لا يجوز ان يكون اعم من وجه واخص من وجه ولا مباينا
فذلك ظاهر لان جزء الشيء لا يكون كذلك واعلم ان الفصل لا يلزم ان يكون مميزا في الجنس

فقط لانه يجوز ان يكون ماهية مركبة من امرين متساويين او امور متساوية
كالجنس العالي فهذه الماهية لا يكون لها جنس لان اجزاءها متساوية
فيكون كل جزء من اجزائها فصلا مميزا لها عن الوجود والفصل قد يكون قريبا وهو
الذي يميز في الجنس القريب وبعيدا وهو المميز في الجنس البعيد

والعرض منهما قسمان كالضحك والبياض للانسان

فالضحك للانسان من خاصة لانه يوجد فيه خاصة
ثم البياض لسواه يعرض كالثلج والققنس فهو ابيض

وكلما اشبهه يسمى بالعرض العام مجتمعا

لما تكلم في الماهية واجزائها شرع في الخارج عنها والخارج عن الماهية ينقسم الى
الخاصة والعرض العام لانه ان اختص بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة وان
وان وجد فيها وفي غيرها فهو العرض العام وقوله والعرض منهما اي من المقول في
جواب ما هو والمقول في جواب اي شيء هو وقد مثل الخاصة بالضحك للانسان والعرض
العام بالبياض للانسان فان الضحك لا يوجد الا في الانسان لانه اثر التعجب الذي هو اثر الادراك
المختص بالانسان والعرض العام يوجد في الانسان وفي غيره كالثلج والققنس وهو طائر
متولد غير متوالد يقال له البيغاني وققنس اسمه باليونانية ويتمثل به في

البياض كما يتمثل في السواد بالغراب وكل ما اشبه البياض في عمومه
حقائق كثيرة فهو عرض كالمشي مثلا وترسم الخاصة بانها كلية تقال على ما
تحت حقيقة واحدة فقط قولا غير ذاتي والعرض العام بانه كلي يقال على ما
تحت حقيقة واحدة وعلى غيرها قولا غير ذاتي والخاصة قد تكون للجنس
العالي كالموجود لا في موضوع للجوهر والمتوسط كاللون للجسم والنوع الاخير كالكاتب
للانسان وقد تكون لازمة كذي الزوايا الثلث للمثلث ومفارقة كالماشي للحيوان
وقد تكون عامة لاشخاص موضوعاتها كالضاحك بالطبع للانسان وخاصة بالبعض
كالكاتب له وقد تكون مفردة كالكاتب له ومركبة كمنتصب القامة بادي
البشرة له وقد تكون اضافية كذي الرجلين للانسان بالنسبة الى الفرس
لا الطير ومطلقة لجميع ما تقدم وخاصة كل نوع خاصة لجنسه وان علا
ولا ينعكس وربما يكون عرضا عاما للحقيقة وربما لا يكون والعرض العام ايضا
قد يكون للجنس العالي كالواحد للجوهر وللنوع الاخير كالابيض للانسان
وقد يكون لازما كالزوج للاثنين ومفارقا كالنائم للانسان وقد يكون عاما للجزئيات
كالمتحرك للحيوان وغير عام كالابيض له واعلم ان كل واحد من هذه الكليات الخمسة
انما يكون هو هو بالاضافة الى غيره فان الشيء الواحد قد يصدق عليه الخمسة

باثرها كاللون فانه جنس للابيض والاسود وفصل للمتكيف ونوع للكيف وخاصة للجسم وعرض عام للحيوان

وكل لفظ مفرد يدل على كثير فهو اما فصل
او خاصة او عرض او جنس او هو نوع فهي هذي الخمس

هذه جملة الالفاظ الخمسة الكلية واعلم ان اللفظ اذا قيل انه جزئي او كلي او جزئي فذلك انما هو على سبيل المجاز لان الكلية والجزئية انما يعرضان للمعاني وههنا بحث مهم وهو ان النوع الذي هو احد الخمسة هل هو الحقيقي او الاضافي فيه اختلاف والصحيح انه الحقيقي لان هذه الكليات محمولات والاضافي انما يكون اضافيا باعتبار انه موضوع لما فوقه والانحصار في الخمسة يشهد بان الذي هو احدها النوع الحقيقي وذلك لانه يقال الكلي المحمول على الجزئية اما ان يكون ذاتيا لها او عرضيا والذاتي ان كان مقولا في جواب ما هو بحسب مختلفات الحقائق فهو الجنس او على متفقاتها فهو النوع وان كان غير مقول فهو الفصل والعرض لا يخلوا اما ان يختص بموضوعه وهو الخاصة او لا يختص فهو العرض العام ولو كان الاضافي هو احد الخمسة لم يكن الحصر صحيحا لخروج الكلي المقول على كثيرين متفقة الحقائق منه واعلم ان

كل واحد من هذه الكليات الخمسة ينقسم الى ثلثة اقسام طبيعي ومنطقي وعقلي فمعروض الكلية هو الطبيعي والعارض هو المنطقي والمجموع منهما هو العقلي

القول في المقولات العشرة

وكل شي فهو اما الجوهر   قوامه بنفسه مقدر
وليس بالموجود في موضوع   مثل وجود اللون والتربيع
كشخص انسان وشخص شجره   او هو كم مثل قول عشره
او مثل قول الطول ثم الحاوي   فصل التساوي وسوى المساوي

هذا الباب ليس له تعلق بالمنطق البتة والشيخ ذكره في هذه المنظومة جريا على عادة المتقدمين من نحو تفسيرها ماله وفي كثير من كتبه ذكره في موضعه اللايق به وهو العلم الالهي كما فعل في كتاب الاشارات فنقول في بيان ما ذكره ان الجوهر حده انه الموجود لا في موضوع والمراد بالموضوع المحل الذي يوجد متقوما دون ما يحل فيه ويحتاج هذا الموضع الى تفصيل وهو ان كل ما هيتين حل احديهما في الاخرى فلا بد ان يكون لاحديهما حاجة الى الاخرى والا امتنع ان يقع بينهما التركيب ثم ان كان المحل غنيا عن الحال من كل وجه سمي المحل موضوعا والحال عرضا وان كان للمحل حاجة بوجه الى الحال سمي المحل مادة والحال صورة

فالجوهر هو الذي اذا وجد يكون وجوده لا في موضوع والعرض هو الذي اذا وجد
يكون وجوده في موضوع والجوهر على هذا التفسير جنس تحته خمسة انواع
وبيان ذلك ان الجوهر ان كان محلا يسمى مادة او حالا يسمى صورة وان كان مركبا
من الحال والمحل يسمى جسما طبيعيا وان لم يكن حالا ولا محلا فهو الجوهر المفارق
فان كان له تعلق بالاجسام تعلق التدبير والتصرف فهو النفس والا فهو العقل
فالجواهر هي هذه الخمسة • المادة • والصورة • والجسم الطبيعي •
والنفس • والعقل • وقد مثل الشيخ الجوهر بشخص انسان وشخص حجر
والعرض باللون والريح فانهما لابد لهما من جسم يقومان به واما الكم فهو
القابل للمساواة واللامساواة وهو الذي اشار اليه الشيخ بقوله وهو
تحاوي فصل التساوي والتعريف التام للكم انه ما لذاته يقبل المساواة
واللامساواة بالتطبيق فقولنا لذاته احتراز من الجسم الطبيعي فانه قابل المساواة
واللامساواة لكن لا لذاته بل بتوسط المقدار الذي هو الكم وقولنا بالتطبيق
احتراز عن مثل كون الشيء عاما وخاصا فانه قابل المساواة واللامساواة
لكن لا بالتطبيق والتطبيق قد يكون ذهنيا وقد يكون خارجيا ثم الكم لا يخلو اما
ان يكون بين اجزائه حد مشترك وهو الكم المتصل او لم يكن وهو المنفصل

والمنفصل هو العدد فقط والمتصل ان كان قار الذات فهو المقدار
وان لم يكن قار الذات فهو الزمان والقار الذات هو الذي توجد الاجزاء
فيه معا والغير القار الذات ان كان منقسما في جهة واحدة
فهو الخط او في جهتين فهو السطح او في ثلث جهات فهو الجسم والشيخ
مثل المنفصل بقوله عشرة والمتصل بقوله الطول وقوله وهو الحاوي
عائد الى الكم المذكور وتقسيمه الى الطول فقط والفاظ الابيات ظاهرة بما ذكرنا

و وبعده الكيف كقولي احمر او ابيض او عطر او مر
وكل ما اشبه او ما شبهها كيفية يعرفه القوم بها

اعلم ان الشيخ قد اشار في البيت الاخير من هذين البيتين الى تعريف الكيف وهو
قوله وكل ما اشبه او ما شبهها كيفية يعني انها ما يقع به المشابهة
واللامشابهة وهذا تعريف غير جيد لانه دوري اذ المشابهة لا
يمكن تعريفها الا بانها اتفاق في الكيفية وقد نبه الشيخ على هذا في كبير
مركبه لكنه تساهل في تعريفه في هذه المنظومة ثم الكيفيات
على اربعة اقسام الاول الكيفيات المحسوسة باحد الحواس الخمس وهي لا
تخلو اما ان تكون راسخة او لا تكون فان كانت راسخة سميت انفعاليات

كجميع ما مثل به الشيخ وان كانت غير راسخة سميت انفعالات كحمرة
الخجل • الثاني الكيفيات المختصة بذوات الانفس وهي ايضا لا تخلوا
من ان تكون راسخة او لا تكون فان كانت راسخة سميت ملكة كصحة
المصحاح وان كانت غير راسخة سميت حالا كغضب الحليم • الثالث القوة
واللاقوة فالقوة كالصلابة واللاقوة كاللين • والرابع الكيفيات
المختصة بالكميات كالاستقامة للمتصل والزوجية للمنفصل والتعريف
الجيد للكيف ان يقال انه هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة فقولنا
هيئة يخرج عنه الجوهر فقط ويدخل فيه جميع الاعراض التسعة وقولنا
قارة يخرج عنه الزمان وان يفعل وان ينفعل وقولنا لا يقتضي قسمة يخرج عنه
الكم بقسميه وقولنا ولا نسبة يخرج عنه باقي المقولات وتحقيق هذا الموضع
بطال اعرضنا عنه مخافة التطويل ه

ثم المضاف وهو بالقياس   الى سواه ثابت كالراس
فانه راس لشي ثاني   كذلك الاخوان للاخوان
لا يعقل العبد ولا مولى له   والاخ ان لم يعتقد اخا له

قد اشار الشيخ هاهنا الى حد المضاف وهو انه الذي لا يعقل الا بالنسبة الى غيره

والمضاف في اصطلاح المنطقيين يقال بالاشتراك على شيئين الاول نفس الاضافة
كالابوة والبنوة ويسمى المضاف الحقيقي ولا وجود له الا في الذهن والثاني المجموع
المركب من الاضافة مع معروضها كالاب والابن ويقال له المضاف المشهوري وهذا
يوجد في الخارج بخلاف الاول واعلم ان المضاف الحقيقي يعرض لجميع المقولات اما
للجوهر فكالاب والابن واما للكم فالعظيم والصغير للمتصل والقليل والكثير
للمنفصل واما للكيف فكالاحرية والابردية واما للمضاف فكالاقرب والابعد
واما الاين فكالاعلى والاسفل واما المتى فكالاقدم والاحدث واما للوضع فكالاشد
انتصابا وانحناء واما للملك فكالاعرى والاكسى واما للفعل فكالاقطع والاصرم
واما للانفعال فكالاشد تسخنا وتبردا والفاظ الابيات واضحة

والاين ايضا احد المعاني   كنسبة الشي الى المكان
كقولنا ان الشي في الخان   وبعده متى من المعاني
كنسبة الشي الى الزمان   كقولنا في الغد او في الان

قد عرف الشيخ هاهنا معنى الاين والمتى اما الاين فهو نسبة الشي الى المكان وهو
على قسمين حقيقي ككون الشي في المكان الذي يشغله ويختص به كالماء في الكوز وغير
حقيقي وهو كون الشي في مكان لا يشغل جميعه كقولنا زيد في الدار وفي البلد

واما التي فهو نسبة الشيء الى الزمان وذلك على قسمين احدهما نسبته الى ما ينقسم
الزمان اليه كالانقسام الى الانواع مثل الماضي والمستقبل لا الحاضر فانه ليس
من اقسام الزمان وانما هو حد مشترك بين الماضي والمستقبل والثاني نسبته
الى ما ينقسم الزمان اليه كالانقسام الى الاشخاص كقولنا طلوع الشمس وكل ما في معناه من
الازمنة المعينة وبعضه الوضع كقولك قائم أو راكع أو ساجد او نائم
والوضع حال نسبة الاجزاء بالاطراف او على السواء
الجهات والى الاماكن وبعضه الملك كقولك ذو غنى
هذا رسم جيد للوضع وهو حال يحصل للجسم عند نسبة اجزائه بالاطراف او على
السواء الى الجهات والاماكن والمراد بالاطراف اطراف اجزاء الجسم عن الشيء المماس
هو اليه وبالسواء موازاة اجزاء الجسم للشيء الذي يعتبر اليه وقد دخل في هذا الرسم
الوضع الذي للاجسام السفلية والوضع الذي للاجسام العلوية وهي الافلاك
فانها لا ينحرف شيء منها عن الاخر بل كل منها ابدا على موازاة الاخر وقد دخل في الرسم
ايضا المحدد للجهات وما يحويه من الاجسام ذوات الجهة ومثل الشيخ الوضع
بالقائم والراكع والساجد والنائم تنبيها على ان الوضع لا يعتبر بنسبة بعض اجزاء
الجسم الى البعض فقط بل انما يعتبر بالقياس الى الامور الخارجة فان القائم مثلا له وضع

ثم اذا انتكس فذلك الوضع المخصوص قد تبدل وحدث وضع اخر فلو ان الوضع معتبر
بنسبة بعض اجزاء الجسم الى البعض فقط لم يكن الوضع قد تغير فتغيره انما
حصل بسبب القياس الى الامور الخارجة فدل على ان الوضع انما يعتبر بالقياس
اليها ويرادف الوضع النسبة واما الملك فقد اقتصر الشيخ هاهنا على تمثيله
بقوله ذو غنى ولم يتعرض لحده وحده انه كون الشيء مشمولا بغيره بحيث ينتقل
الشامل بانتقال المشمول كالتقمص والتختم وغيرهما والمتقدمون فسروا الملك
بالتملك للشيء والمتاخرون قالوا التملك للشيء من مقولة المضاف فلا يصح ان يفسر
به الملك ويرادف الملك الجدة وله وهذا هو الملك
وبعضه الفعل كقولك قطعا والانفعال مثل قولك انقطعا
فهذه هي المقولات العشره والحمد لله على ما يسره
اذا اثر الشيء في غيره فتاثير الشيء الذي هو الفاعل في الغير الذي هو المفعول هو
مقولة الفعل وتاثر المفعول عن الفاعل هو مقولة الانفعال مثال الاول الا
حراق ومثال الثاني الاحتراق والفعل هيئة غير قارة تعرض للمؤثر حال
التاثير في المتاثر والانفعال هيئة غير قارة تعرض للمتاثر حال تاثره عن غيره
وقد مثل الشيخ الفعل بيقطع والانفعال بانقطع والمتكلمون يسمون مقولة

الفعل بالموثر به والانفعال بالمتاثر به وقول الشيخ فهذه هي النعوت
العشر يقتضي ان يكون الجوهر نعتا وفيه تسامح واعلم ان هذا الباب
له شعب كثيرة وكلام العلما فيه طويل والاحسن الاقتصار على ما ذكره الشيخ

القول في القضايا

القول اما قابل للصدق والكذب كالانسان ذو نطق
فانه صدق او الانسان طير وهذا كذب بيّنان
ومنه ما ليس لذاك قابلا كقولهم يا ليت لي قضابلا
فانه لا صادق ولا كذب وليس للبرهان في هذا سبب للمنطق
وانما الاول فيه النظر وهو اسمه قضية او خبر
او جازم وذاك اما الابسط وهو الذي ما فيه شرط يشترط
كقولنا الانسان حي ناطق فانه بغير شرط صادق
وهي التي تعرف بالحملية ابسط ما تؤهم القضية

اللفظ اما ان يكون مفردا او مركبا فان كان مفردا فان لم يصلح لان يخبر به فهو الاداة
كفي وان صلح لذلك فلا يخلو اما ان يدل على احد الازمنة الثلثة او لا فالاول الكلمة
كضرب والثاني الاسم كزيد والمركب وهو القول لا يخلو اما ان يكون محتملا لان

يقال لقائله انه صادق او كاذب او لا فالاول هو القضية كقولنا
الانسان ناطق ويرادفها الخبر والقول الجازم فعلى هذا الخبر هو قول يصح ان
يقال لقائله انه صادق فيما قاله او كاذب وعلى هذا التعريف اشكال وهو ان
الصادق لا يمكن ان يعرف الا بانه الخبر المطابق فيكون تعريف الخبر
بها تعريفا دوريا وجوابه ان هذا ليس تعريفا لحقيقة الخبر لانها معلومة
لكل واحد بالضرورة ضرورة ان كل احد يميز بين الخبر وبين غيره من التراكيب كالتمني
والترجي ونحوهما وانما هو تعريف بحسب الاسم فلا دور ثم هذه القضية او الخبر
على قسمين ابسط وغير ابسط فالابسط مراد الشيخ وهاهنا القضية الحملية
لانها تنحل اول التحليل الى مفردين او الى ما في قوة المفردين كقولك زيد عالم او مستقل
ينقل فيه منه بخلاف الشرطية فانها سواء كانت متصلة او منفصلة لا تنحل
اول التحليل الا الى قضيتين فلا شك ان الحملية تكون ابسط من الشرطية واما
المركب الذي لا يصح ان يقال لقائله انه صادق فيما قاله او كاذب فلا يخلو
اما ان يدل على طلب الفعل بالوضع او لا يدل فان دل فهو اذا كان من العالي
للسافل يسمى امرا واذا كان بالعكس يسمى سؤالا ودعاء وان كان من المتماثلين
يسمى التماسا وان لم يدل على طلب الفعل يسمى تنبيها وهو امر عام يندرج تحته امور خمسة

وهي التمني والترجي والتعجب والقسم والنداء فهذه الاربع خارجة في
صناعة المنطق لانه لا يفيد الا في المحاورات دون اكتساب المجهولات والفرق
بين التمني والترجي ان الترجي لا يكون الا في الامور الممكنة واما التمني فقد
يستعمل في الممتنعات فان الانسان ربما تمنى الطيران الى السماء مع امتناعه
فيها الترجي حينئذ اخص من التمني والابيات واضحة غنية عن التطبيق ٥

او الذي الحمل بشرط يشترط   يصير قولا واحدا لما ارتبط
كقولنا ان كانت الكواكب   طالعة فقرص شمس غارب
او قولنا اما النفوس باقية   او مثل ما تبلى الجسوم بالية
فبالرباط صار قولا واحدا   قولان قد تلاحقا فصاعدا
واول القسمين يدعى المتصل   وذلك الثاني يسمى المنفصل

هذا هو القسم الثاني من قسمي القضية وهو الشرطية وهي تنقسم الى متصلة
ومنفصلة فالمتصلة هي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدق قضية على
تقدير صدق اخرى ومثالها ان كانت الكواكب طالعة فقرص الشمس غارب
والمنفصلة ما يحكم فيها بالتنافي بين قضيتين اما في الوجود والعدم معا
او في الوجود فقط او في العدم فقط حتى يستمل الكل للمنفصلة الحقيقية

كقولنا هذا العدد اما زوج او فرد والمانعة الجمع كقولنا هذا الشيء اما
حجر او شجر والمانعة الخلو كقولنا اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق
فالاولى تركيبها من القضية ونقيضها او المساوي لنقيضها والثانية تركيبها
من القضية والاخص من نقيضها والثالثة تركيبها من القضية والاعم من نقيضها
والشيخ قد مثل للمنفصلة بمنفصلة حقيقية وهي قولنا اما ان تكون النفوس
باقية بعد البدن او بالية كما تبلى الجسوم فظاهر من هذا ان الشرطية كيف
كانت فلا بد ان تكون مشتملة على جملتين قد ارتبطتا بما حرف الشرط حتى
جعلها قضية واحدة وكذلك قد تكون الشرطية مشتملة على اكثر من
جملتين ويحتاج هذا الموضع ايضا الى تفصيل وهو ان تقول المتصلة قد تتركب
من حمليتين ومن متصلتين ومن منفصلتين ومن حملية ومتصلة ومن حملية
ومنفصلة ومن متصلة ومنفصلة وكذلك اقسام المنفصلة الا انه
لما كان المقدم في المتصلة متميزا عن التالي بالطبع انقسمت الاقسام
الثلاثة الاخيرة كل واحد منها الى قسمين فجعلت اقسام المتصلة تسعة ولما
كان المقدم في المنفصلة غير متميز عن التالي الا بالوضع كانت اقسام ٢
المنفصلة ستة ولنذكر امثلة اقسام كل واحد منها امثلة اقسام

المتصلة الاول من الحمليتين مثل كلما كان كل انسان حيوان فبعض
الحيوان انسان • الثاني من المتصلتين كقولنا ان كان كلما كانت الشمس
طالعه فالنهار موجود فكلما لم يكن النهار موجود لم تكن الشمس طالعه ه
الثالث من المنفصلتين كقولنا ان كان الحيوان اما ناطقا او غير ناطق
فالجسم اما ناطق او غيره • الرابع من الحملية والمتصلة كقولنا ان كانت
الشمس علة لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعه فالنهار موجود
الخامس عكسه يعني من المتصلة والحملية كقولنا ان كان كلما كانت الشمس
طالعه فالنهار موجود فالشمس علة لوجود النهار • السادس من الحملية
والمنفصلة كقولنا ان كان هذا العدد فهو اما زوج واما فرد • السابع
عكسه يعني من المنفصلة والحملية كقولنا ان كان هذا اما زوجا واما
فردا فهذا عدد • الثامن من المتصلة والمنفصلة كقولنا ان كان كلما كانت
الشمس طالعه فالنهار موجود فاما ان تكون الشمس طالعه واما ان لا يكون
النهار موجود اما نعا من الخلو • التاسع عكسه يعني من منفصلة ومتصلة
كقولنا ان كان اما ان تكون الشمس طالعه واما ان يكون النهار موجودا فكلما
كانت الشمس طالعه فالنهار موجود واما امثلة اقسام المنفصلة فالاول

من حمليتين كقولنا هذا العدد اما ان يكون زوجا واما ان يكون فردا • والثاني
من متصلتين كقولنا اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
واما ان يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار غير موجود • الثالث من
منفصلتين كقولنا اما ان يكون هذه الحمى بلغمية او سوداوية واما ان
تكون دموية او صفراوية • الرابع من حملية ومتصلة كقولنا اما ان لا
تكون الشمس علة لوجود النهار واما ان يكون كلما كانت الشمس طالعه فالنهار
موجود • الخامس من حملية ومنفصلة كقولنا اما ان يكون هذا الشي عددا واما
ان يكون اما زوجا واما فردا • السادس من متصلة ومنفصلة كقولنا اما ان لا
يكون كلما كانت الشمس طالعه فالنهار موجود واما ان يكون اما الشمس طالعه
او النهار موجود فظاهر ان في هذه الامثلة انما صارت الاقوال الكثيرة قولا واحدا
بتوسط حرف الشرط الرابط بينها وذلك الجزء ان • واذا • وكلما • ومهما في المتصلة
واما واما في المنفصلة وما في معنى ذلك مما يدل على الربط المذكور • ه

فقسمة الاولى في المثال مقدم وما يليه التالي

الجزء الاول من القول الواحد المذكور وهو الشرطية بقسميها يسمى مقدما وملزوما
والثاني يسمى تاليا ولازما الا انهما يفترقان في ان المقدم في المتصلة هو المقدم

مقدم

بالطبع لاختلاف باختلاف الوضع والمقدم في المنفصله انما هو مقدم بالوضع والعله في ذلك صلاحيه كل واحد من الجزين في المنفصله لان يكون مقدما وعدم صلاحيته في المتصله والاتصال في المتصله ان كان له عله سميت لزوميه كما تقدم والا سميت اتفاقيه كقولنا كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق وكذلك المنفصله ان كان التنافي فيها لموجب فهي العناديه والا فهي الاتفاقيه وذلك كقولنا الشخص اسود غير كاتب اما ان يكون اسود او كاتبا حقيقيه او اما ان لا يكون اسود او كاتبا مانعه الجمع او اما ان يكون اسود او لا كاتبا مانعه الخلو وابحاث الشرطيات كثيره ولا يليق بهذا المختصر اكثر من هذا القدر

وكل حملي له جزان ... اوله موضوعه والثاني

محموله ككل جسم جوهر ... فالجسم موضوع واما الاخر

فانه المحمول اما واجبا ... مثل الذي قلنا واما سالبا

كقولنا الامي ليس كاتبا ... او قولنا النبي ليس كاذبا

اعلم ان القضيه الحمليه لا تتحقق الا بثلثه اجزا سواء كانت موجبه او سالبه الموضوع وهو المحكوم عليه والمحمول وهو المحكوم به وتمثيل الشيخ لذلك واضح واما الجزء الثالث فهو الرابطه التي بها يرتبط الموضوع بالمحمول ولا بد منها في كل قضيه

اذ لولاها لم يكن المجموع من المحمول والموضوع قضيه بل لفظتين مفردتين ثم قد تكون ظاهره كقولنا زيد هو قايم وتسمى القضيه حينئذ ثلاثيه وقد تحذف لشعور الذهن بمعناها وتسمى القضيه حينئذ ثنائيه هذا في لغه العرب وفي بعض اللغات قد لا يجوز حذفها كما في لغه الفرس وهي في لغتهم است كقولهم زيد دبير است والمحمول اذا كان كلمه او اسما مشتقا كقولنا زيد قام او زيد قايم فثم رابطتان احديهما تقتضي النسبه الى موضوع معين وهي المتوسطه والاخرى تقتضي النسبه الى موضوع ما وهي المتاخره والربط بالمتوسطه لا بالمتاخره لان المقصود النسبه الى الموضوع المعين لا الى موضوع ما وانما لم يذكر الشيخ الرابطه مع انه لا بد منها اعتمادا منه على سبق علم من سابر كتبه

ليس سوى هذين قول حملي ... وكل موضوع فاما كلي

كالجسم والجوهر للانسان ... او هو جزي من الاعيان

كقولنا زيد وكل حملي ... موضوعه شخص وليس كلي

فانه يعرف بالشخصيه ... كقولنا زيد من البريه

وان يكن الموضوع لفظا كلي ... ولم يكن بين قدر الحمل

في كلها او بعضه فذا حملا ... فانهم سموه قولا مهملا

كقولنا الانسان يمشي او يكن ابن ما في المهملات لم يبن

سمي بالمحصور مثل قولي كل امرئ فانه ذو عقل

قوله هذين اشارة الى الموجبه والسالبه واعلم ان ما ذكره الشيخ في هذه الابيات يحتاج الى ترتيب ليتضح وهو ان يقول الموضوع في الحمليه لا يخلو اما ان يكون جزئيا او كليا فان كان جزئيا سميت شخصيه ومخصوصه ايضا موجبه كانت او سالبه كقولنا زيد قايم زيد ليس بقايم وان كان كليا فلا يخلو اما ان يكون قد بين فيها كمية افراد ما عليه الحكم او لم يبين فان كان قد بين فهي المحصوره وتسمى ايضا المسوره وسياتي تفصيلها وان كان لم يبين فلا يخلو اما ان تصلح لان تصدق كليه وجزئيه او لا فان صلحت لذلك فهي المهمله كقولنا الانسان في خسر وان لم تصلح فهي الطبيعيه كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع فانه لا يمكن ان يقال كل حيوان جنس او بعض الحيوان جنس فان زيدا مثلا كذلك ليس جنسا واعلم ان المهمله في قوة جزئيه لان صدقها لا يخلو اما ان يكون كليه او جزئيه وعلى التقديرين فصدق الجزئيه متيقن وقوله ليس كلا وكان ينبغي ان يكون كليا وكذلك فان بك الموضوع لفظا كلي لكنه قد ورد ذلك في الوقف ولم يذكر الشيخ الطبيعيه هاهنا لكن التقسيم يخرجها والقول بها حق ٥

وكل محصور من الكلام ينحصر في اربعة اقسام

وذلك اللفظ الذي المحصور به ينال الحصر فهو السور

فمنه ما ايجابه بالكل كقولنا كل امرئ ذو عقل

ومنه ما ايجابه بالبعض كالقول بعض الناس عدل مرضي

ومنه ما يسلب عن بعض كليس بعض الناس بالمتقي

ومنه ما يسلب بالكليه كقولنا ليس امرؤ بجنيه

المحصورات اربع لان الحكم اما ان يكون على الكل او على البعض وعلى التقديرين فاما بالايجاب او السلب الاولى الموجبه الكليه ومثالها كل امرئ ذو عقل • الثانيه الموجبه الجزئيه ومثالها بعض الناس عدل مرضي • الثالثه السالبه الكليه ومثالها ليس امرؤ بجنيه اي ليس واحد من الناس بجنيه • الرابعه السالبه الجزئيه ومثالها ليس بعض الناس بالمتقي واللفظ الدال على الحصر في الاربع يسمى سورا وهو كل في الموجبه الكليه وبعض في الموجبه الجزئيه ولا شي ولا واحد وليس واحد في السالبه الكليه وليس بعض في السالبه الجزئيه وكذلك ليس كل ايضا وبعض ليس وبين هذه الاسوار التي للسالبه الجزئيه فرق فان ليس كل يدل بالمطابقه على سلب الحكم عن كل الافراد يعني ان المحمول ليس حاصلا لكلها

لا يعني انه مسلوب عن كلها فان تلك سالبة كلية وليس بعض زيد ليس يدل على
السلب الجزئي بالمطابقة وقد يستعمل في السلب الكلي وبعض ليس قد
يستعمل في الايجاب ولا يستعمل في السلب الكلي البتة والفاظ الايجاب ظاهرة

وكلها عدته ثمان   اثنان شخصيتان ثم اثنان
من جملة المهملات الباقية   محصورة فهذه ثمانية

تقول ان جملة القضايا التي ذكرها ثمانية شخصيتان موجبة وسالبة ومهملتان
كذلك واربع محصورات وذكر اثنان شخصيان باعتبار انه قول وهو منكر

القول في مواد القضايا

الحكم اما واجب مؤبد   كما تقول كل زوج عدد
او ممكن ليس بدائم ابدا   كما تقول ان زيدا قعدا
او مستحيل دائم البطلان   كقولنا الانسان غير فان

مواد القضايا منحصرة في ثلثة الوجوب والامكان والامتناع والدليل على
الحصر ان المحمول لا يخلو اما ان يمتنع وجوده لذات الموضوع او لا الاول مادة
الامتناع كنسبة عدم الفنا الى الانسان وكذلك نسبة الحجر وشبهها والثاني
وهو الذي لا يمتنع وجوده لا يخلو اما ان يمتنع عدمه او لا الاول مادة الوجوب

كنسبة العددية الى الزوج والثاني مادة الامكان الخاص كنسبة القعود
الى زيد والمعنى ان المادة نسبة المحمول الى الموضوع في نفس الامر وبهذا تفارق
المادة الجهة فان الجهة نسبة المحمول الى الموضوع بحسب ما يفرضه العقل
فالجهة قد تكون غير مطابقة واما المادة فلا يمكن ان تكون الا مطابقة

القول في التناقض

ان يتفق قولان في الاجزا   في اللفظ والمعنى على استوا
واتفقا في الجزء والزمان   والفعل والقوة والمكان
وفي الاضافات وهذا واجب   وذلك الاخر قول سالب
وذاك جزئي وهذا كلي   فهو النقيض في جميع القول

هذا هو الكلام في التناقض ورسموه بانه اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب
بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة فاختلاف كالجنس
لانه قد يكون بين قضيتين وقد يكون بين مفردين فاضافته الى القضيتين يخرج
عنه اختلاف غيرهما وقولنا بالسلب والايجاب يخرج عنه اختلاف القضيتين
بغير السلب والايجاب كالحصر والاهمال والعدول والتحصيل وغيرهما وقولنا
بحيث يقتضي لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة احتراز عن اختلاف

القضيتين بالسلب والايجاب بحيث لا يقتضي لذاته ذلك فانهما قد يكونان صادقتين
مثل قولنا زيد انسان ليس زيد بلا انسان وكاذبتين كقولنا كل حيوان انسان لا
شي من الحيوان بانسان وقولنا لذاته احتراز مما يقتضي ذلك لا لذاته بل بواسطه
كقولنا هذا انسان هذا ليس بناطق فان صدق الثاني لذاته لا يقتضي ان يكون
الاخر كاذبا بل اقتضاوه ذلك بواسطه قولنا كل انسان ناطق لينتج عن
الشكل الثاني ان هذا ليس بانسان الذي هو نقيض قولنا هذا انسان •
واذا تقرر هذا فنقول يشترط في صحه التناقض اتحاد ثمانيه اشيا الاول
الموضوع فاذا قلنا العين مبصره العين ليست مبصره واردنا بالاول العضو وبالثاني
الفواره لم يتحقق التناقض • الثاني المحمول فاذا قلنا زيد فارس زيد ليس بفارس
واردنا بالاول من الفراسه وبالثاني من ركوب الفرس لم يحصل التناقض واتحاد
الموضوع والمحمول مع اتفاق الاجزا في اللفظ والمعنى الذي ذكره الشيخ وقد يشاه
• الثالث الجزو والكل فاذا قلنا الزنجي اسود الزنجي ليس باسود واردنا في الاول
جلده وفي الثاني لحمه او جميع بدنه لم يكن تناقض • الرابع الزمان فاذا قلنا زيد
ضرب عمرا زيد لم يضرب عمرا واردنا بالاول يوم الجمعه وبالثاني يوم السبت
لم يحصل التناقض • الخامس القوه والفعل فاذا قلنا هذه الخمر مسكره هذه

الخمر ليست بمسكره واردنا في الاول بالقوه وفي الثاني بالفعل لم يكن بينهما تناقض
• السادس المكان فاذا قلنا زيد جالس زيد ليس بجالس واردنا بالاول في
السوق وبالثاني في البيت لم يتحقق التناقض بينهما • السابع الاضافه فاذا
قلنا زيد اب زيد ليس باب واردنا في الاول انه اب لعمرو وفي الثاني انه
ليس ابا لبكر لم يتناقضا • الثامن الشرط ولم يذكره الشيخ في هذه المنظومه
ولابد من الحكم فاذا قلنا الاسود مفرق للبصر الاسود ليس مفرقا للبصر واردنا
بالاول انه مفرق ما دام اسود وبالثاني اذا خرج عن كونه اسود لم يتناقضا
وفي التحقيق ترجع هذه الثمانيه الى وحده الموضوع والمحمول ولا يخفى ذلك
عند التامل وذكر الشيخ ابو نصر الفارابي في بعض رسايله انه يمكن رد
الثمانيه الى واحد فقال بعض الفضلا مراده اتحاد النسبه الحكميه فانه
عند اختلافها تختلف هذه الامور وعند اتحادها لا يمكن اختلافها وهذا نظر
دقيق غايه الحسن هذا جميعه اذا كانت القضيه مخصوصه فان كانت محصوره •
احتيج الى شرط اخر وهو الاختلاف بالكميه اي الكليه والجزيه فان
الكليتين قد يكذبان والجزيتين قد يصدقان في كل ماده يكون الموضوع فيها
اعم من المحمول كقولنا كل حيوان انسان ولا شي من الحيوان بانسان وكذلك بعض

للحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان فان كانت القضية موجهة احتيج
الى اختلاف الجهة مع ما ذكر ويكون بعض الضرورية الممكنة العامة والشيخ
لم يتعرض في هذه المنظومة الى الموجهات فلا يليق ان نذكر احكامها بل الاولى الاقتصار على بيان ما
ذكر

ان يعكس الموضوع والمحمول ... في القول فهو مثل ما نقول

كل امرئ انس وكل انس ... هو امرؤ فتلك حال العكس

وكل ما يصدق منها عكسا ... فهو الذي يدعونه منعكسا

هذا هو الكلام في العكس المستوي وهذه الابيات تتضمن رسمه وهو جعل
المحمول موضوعا والموضوع محمولا مع بقاء الكيفية والصدق وهذا ملخص معنى الابيات
ولا يشمل هذا الرسم المذكور الا الحمليات فقط دون الشرطيات فان جعل بدل الموضوع
محكوما عليه وبدل المحمول محكوما به صار شاملا لهما وزاد بعضهم على الرسم
المذكور قيدا اخر فقال هو جعل المحمول بكليته موضوعا والموضوع بكليته
محمولا احترازا عن المثال المشهور الذي ربما يلتبس فيه المحمول بجزءه وهو قولهم
لا شيء من الحائط في الوتد الذي لا ينعكس الى قولنا لا شيء من الوتد في الحائط وسببه
ان المحمول في الاصل هو في الوتد ولم يجعل بكليته في العكس موضوعا وهذه
الزيادة لا حاجة اليها لان جزء المحمول لا يسمى محمولا ولا جزء الموضوع موضوعا و

والاشتباه المذكور لا يقع الا عند من ليس له تحصيل وبقاء الكيفية وهي الايجاب
والسلب شرط في العكس لبطلان الايجاب وبقاء الصدق معتبر لا على معنى ان الاصل
يجب ان يكون صادقا والعكس تابع له فيه بل على معنى ان الاصل لو صدق
لصدق العكس ولا يشترط بقاء الكذب لان العكس لازم للقضية وصدق
اللازم عند صدق الملزوم لا يلزم منه كذبه عند كذبه لان الكاذب قد
يستلزم الصادق دون العكس وقد يكون في بعض المواد كاذبا وعكسه صادقا
كقولنا كل حيوان انسان فانه كاذب وعكسه وهو بعض الانسان
حيوان صادق وقد يقع اشتراط بقاء الكذب في بعض نسخ الاشارات
والظاهر انه غلط من الناسخ لما بيناه والقضية التي تسمى منعكسة هي التي
يصدق عكسها كقولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان انسان والتي
لا يكون عكسها صادقا لا تسمى منعكسة كالسالبة الجزئية ونحوها

وان سلب الكل مثل نفسه ... يصير سلب الكل عند عكسه

والموجب الجزئي والكلي ... فالعكس منه موجب جزئي

وسالب البعض بغير عكس ... اذ ليس كل جوهر بانسي

ولا تقول ليس كل انس ... بجوهر على طريق العكس

هذه الابيات تتضمن بيان عكس المحصورات باعتبار الكمية وتلخيصها ان
الموجب سوا كان كليا او جزئيا فانه لا ينعكس كليا وانما ينعكس جزئيا
وعلته ان المحمول جاز ان يكون اعم من الموضوع فلذا صدق في الاصل العام
على كل افراد الخاص لا يلزم من ذلك ان يصدق الخاص على كل افراد العام في
العكس بل صدقه عليها محال ومثال ذلك قولنا كل انسان حيوان او
بعض الانسان حيوان فانه ينعكس الى قولنا بعض الحيوان انسان للعلة
المذكوره واما السالب فلا يخلوا من ان يكون كليا او جزئيا فان كان
كليا انعكس كنفسه لان سلب احد المتباينين عن الاخر كليا يقتضي
سلب الاخر عنه كذلك مثاله قولنا لا شي من الانسان بحجر فانه ينعكس الى قولنا
لا شي من الحجر بانسان وان كان جزئيا فانه لا ينعكس لجواز ان يكون الموضوع
فيها اعم من المحمول وامتناع سلب العام عن شي من افراد الخاص وقد اشار
الشيخ الى مثال ذلك بقوله انه يصدق ليس كل جوهر بانسان ولا يصدق
في عكسه ليس كل انسان بجوهر لان كل انسان فهو جوهر بالضروره
وكذلك يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق في عكسه بعض الانسان
ليس بحيوان وعدم صدق العكس دليل على ان الاصل لا ينعكس غير ان

لبيتن
العلما قد بينوا ان المشروطه الخاصه والعرفيه الخاصه مع كونهما اسا
خروتين فانهما ينعكسان وبينوا ذلك بالبرهان القطعي الا ان الشيخ لما لم يذكر
في هذه المنظومه شيا من احكام الموجهات فلا يليق ذكرها في هذا
الشرح حتى يخرج الى التصنيف اخر

القول في القياس

ان القياس هو قول وضعا ... في ضمنه اشيا كي تجمعا
منها مقال غيرها فيلزم ... او كان مجهولا فصار يعلم

هذا هو رسم القياس وتلخيصه انه قول مؤلف من قضايا اذا سلمت لزم
عنها لذاته قول اخر فقولنا من قضايا يخرج عنه القضيه الواحده المستلزمه
لعكسها او عكس نقيضها او كذب نقيضها وقولنا اذا سلمت لا نعني به يجب ان
تكون مسلمه في نفسها بل نعني به كونها بحيث لو سلمت لزم عنها المطلوب
ليدخل فيه القياس الصادق المقدمات والكاذبها وقولنا لزم نعني به اللزوم
الذي هو اعم من البين وغير البين ليدخل فيه القياس الكامل وغير الكامل وقولنا
لذاته يخرج اوما هو امر من احدهما قياس المساواه فان قولنا آ مساو لب
وب مساو لج يلزم منه ان آ مساو لج لكن لا لذاته بل بتوسط مقدمه

اخرى لان المقدمتين المذكورتين يلزم منهما ان آ مساوٍ لمساوي ج فاذا
اضيف اليه وكل ما هو مساوٍ للمساوي فهو مساوٍ وانتج المطلوب
والامر الثاني المقدمتان اللتان تستلزمان قولاً آخر بتوسط عكس نقيض
احديهما كقولنا جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكل ما ليس
بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر ينتج ان جزء الجوهر جوهر لكن
لا لذاته بل بتوسط عكس نقيض المقدمة الثانية وهو قولنا وكل ما يوجب
ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر وقولنا قول آخر نعني به ان القول
اللازم الذي هو النتيجة يجب ان يكون مغايراً لكل واحد من المقدمتين
والا لكان مجموع المقدمتين سبباً لشيء كان ثابتاً قبلهما لاستلزام كل
واحد منهما وقد زيد في الرسم المذكور قيدان آخران فقيل قول آخر
متغير اضطراراً فقيد التغير احترازاً عن مثل قولنا في الشكل الاول لا
شيء من الحجر بحيوان وكل حيوان جسم فانه ليس بقياس اذ لم يلزم عنه
قول مغاير لكون الحجر فيه موضوعاً بل يلزم عنه قول آخر ليس كذلك
وهو قولنا بعض الجسم ليس بحجر وقيد الاضطرار احترازاً عما ينتج في بعض
المواد دون البعض كقولنا لا شيء من الفرس بانسان وكل انسان ناطق فانه يلزم

عنه لا شيء من الفرس بناطق ولو قرن بقولنا وكل انسان حيوان فانه لا يلزم عنه
مثل ما لزم عن الاول وقولنا اضطراراً نعني به ان اللزوم يكون ضرورياً لا ان اللازم
يكون ضرورياً فانه قد يكون ممكناً وقد يكون ظنياً كما في الاقيسة الجدلية
واذا تقرر هذا فقول الشيخ في ضمنه اشياء مراده بها القضايا وقوله
كي يجتمعا مراده بالاجتماع اللزوم للذات كما بيناه وقوله وكان مجهولاً مراده ان
النتيجة عند تركيب القياس تكون مجهولة لانها لو كانت معلومة لكان
ذلك من قبيل تحصيل الحاصل وباقي كلامه ظاهر م ه

فمنه ما يلزم باقتران ومنه بالشرط وذاك يأتي
ولا اقتران قط ما لا يذكر في خبرين واحداً مكررا

القياس ينقسم الى اقتراني واستثنائي وهو الذي عناه الشيخ بقوله ومنه بالشرط
والدليل على انحصاره في هذين القسمين انه لا يخلو اما ان يكون عين النتيجة او نقيضها
مذكوراً فيه بالفعل او لا يكون فالاول هو الاستثنائي والثاني هو الاقتراني مثال
الاستثنائي قولنا ان كان هذا مبرهناً فهو حق لكنه مبرهن ينتج فهو حق فعين
النتيجة مذكور فيه بالفعل ونقول ان كانت هذه الحمى حمى يوم لم تغير النبض تغيراً
شديداً ثم نقول لكنها قد غيرت النبض تغيراً شديداً ينتج انها ليست حمى يوم فنقيض

النتيجه مذكور فيه بالفعل وانما قلنا بالفعل لان النتيجه في الاقتراني ايضا تكون
مذكوره لكن في الكبرى بالقوه والاقتراني لا يتحقق الا بوجود جزئين هما المقدمتان
يشتملان على حد متكرر هو الحد الاوسط كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان
حساس ينتج كل انسان حساس والمكرر هو الحيوان وسياتي ذكر الحد الاوسط
وغيره من اجزا القياس فيما بعد واعلم ان المتقدمين من المنطقيين جعلوا الاقتراني
مختصا بما كان من الحمليات وخصوا الشرطيات بالاستثنائيات والشيخ
رحمه الله وفق لاستخراج الاقترانيات من الشرطيات فانه قد يكون من المتصلات
الساذجه كقولنا كلما كان آب فجد وكلما كان جد فهز ينتج كلما
كان آب فهز وكذلك ايضا قد يكون من المنفصلات الساذجه ومن الحمليات
مع المتصلات ومن الحمليات مع المنفصلات ومن المتصلات مع المنفصلات
فهذه اقسام خمسه منها ما هو قريب من الطبع ومنها ما هو بعيد عن الطبع واقسامها
وشعبها كثيره جدا وليس هذا المختصر موضع ذكر شي منها وهي مشهوره في الكتب المبسوطه

وكل ما سميته قضيه — شرطيه تكون او حمليه
ففي القياس سمه مقدمه — وجزها حدا وما قد لزمه
نتيجه وسم حدا اوسطا — ما قيل في القولين ح اسقطا

٢٢

وما بقي فالطرفان سموا — كقولنا مكون او جسم
في قولنا الجسم له تمكن — وكل ذي تمكن مكون
الجسم ذا التمكن المكرر — وقد بقي لكل قول آخر
فالباقيات منهما لحصول — نتيجه القياس اذ نقول
من بعد ما قلنا فكل جسم — مكون اي يوجد فسم
موضوع ما ينتج حدا اصغرا — كالجسم والمحمول حدا اكبرا
كقولنا مكون والكبرى — ما فيه حد الاكبر والصغرى
ما فيه حد اصغر والاوسط — اجزاله بينه اذ يربط

هذه الابيات تتضمن معرفه اجزا القياس باسمايها المصطلح عليها فالقضيه التي جعلت
جز قياس سوا كانت حمليه او شرطيه تسمى مقدمه لان المقدمه قضيه
جعلت جز قياس او حجه كالاستقرا او التمثيل وهي بهذا الاعتبار اخص من
القضيه لان كل مقدمه قضيه ولا ينعكس واجزا هذه المقدمه تسمى
حدودا لانها تشبه حدود النسب المذكوره في الرياضيات وهي الاركان التي تقع
النسبه بينها لكونها اطرافا لما تركبت عنها وليس كل جز يشتمل عليه المقدمه
يسمى حدا بل من اجزا المقدمه ما هو مما كان من الاجزا الذاتيه الباقيه بعد التحليل

فالذاتيه احترازٌ عما تشتمل عليه المقدمه من الاجزا اللفظيه الزوايد الجاريه
مجرى الحشو وقولنا الباقيه بعد التحليل احترازٌ عن الاجزا الصوريه كالرابطه
والجهه وحرف السلب والقول اللازم للمقدمات يسمى نتيجه لكونه متولدا
عن المقدمتين ثم الحد المكرر في المقدمتين يسمى حدا اوسطا وهو الذي يربط كل
واحدٍ من المقدمتين بالاخرى لكونه مشتركا بينهما والحدان الباقيان بعد
حذف الاوسط يسميان بالطرفين ومنهما تكون النتيجه فالذي هو موضوعها منهما
يسمى الحد الاصغر والذي هو محمولها منهما يسمى الحد الاكبر ثم المقدمه التي
فيها الحد الاصغر تسمى الصغرى والتي فيها الحد الاكبر تسمى الكبرى ثم ذكر الشيخ
بعد تعريف هذه الاجزا ان الاوسط عند ربطه احدى المقدمتين بالاخرى
له احوال ثلثه ومراده بها الاختلاف اوضاعه التي تتميز بها كل شكل عن اخراه
ومقتضى القسمه العقليه ان تكون احواله اربعه لانه ان كان محمولا في الصغرى
موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني
وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصغرى محمولا
في الكبرى فهو الشكل الرابع لكن الشيخ لم يذكر الرابع لبعده عن الطبع واحتياج ما
ينتجه في البيان الى مشقه وكلفه وكذلك فعل الشيخ ابو نصر الفارابي رحمه الله تعالى

والمتاخرون ذكروه تكميلا للقسمه ونهاية الذي استنبطه بعض بحث البنوتي في شيء
بان الحق بهذا الفصل تعريف الشكل والضرب اما الشكل فهو الهيئه الحاصله من
وضع الحد الاوسط بالقياس الى الحدين الاخرين واما الضرب فهو الهيئه الحاصله من
اقتران الصغرى بالكبرى وتسمى الشكل الاول الكامل وما عداه غير الكامل
وسياتي احكام الاشكال ان شا الله تعالى والغلط المتقوم في هذا الموضع
الخلو امر تعسف وكلفه لكنها تتضح بما ذكرنا ن
منها بان يوضع ثم يحمل وشكله هذا يسمى اولا
كقولنا كل امرٍ مجسم وكل مجسم جوهر محكم
عبارة الشيخ في هذا الموضع تقتضي انه قد عرف الشكل الاول بما يحب ان يعرف به
الشكل الرابع لانه قال منها بان يوضع ثم يحمل فقدم كونه موضوعا والمقدمه
الاولى هي الصغرى والثانيه هي الكبرى فكانه قال منها بان يكون موضوعا في
الصغرى محمولا في الكبرى وظاهر ان ذلك هو الشكل الرابع ثم انه مثل الشكل الاول
بالضرب الاول منه وهو قولنا كل امر مجسم وكل مجسم محكم اي وكسبه في كل
امرٍ محكم وقد رايت ان اورد ضروب كل شكل من الاشكال الثلثه التي ذكرها
الشيخ مع بيانها حتى لا يفتقر الناظر في هذا الكتاب الى كشفها من غيره فاولها ما تكرر

لحاجة اليه ولنذكر امثلة ذلك بالحروف ليكون المثال كليا عن مقيد
بمادة فان المثال كثيرا ما يوقع في الغلط وتوهم اختصاص الحكم بها اما هذا
الشكل فله اربعة ضروب الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية
كقولنا كل ج ب وكل ب ا ينتج كل ج ا الثاني من كليتين والكبرى
سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من ب ا ينتج
لا شيء من ج ا الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا
بعض ج ب وكل ب ا ينتج بعض ج ا الرابع من موجبة جزئية صغرى
وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من
ب ا ينتج بعض ج ليس ا وظاهر ان هذا الشكل ينتج المحصورات
الاربع ونتايجه بديهية غنية عن البيان ق

وبعده ان يوضع الحدان له وهذا الشكل يدعى الثاني
كقولنا الجسم مرئي والعقل ليس بمرئي فحالناه الحمل

هذا هو الكلام في الشكل الثاني الذي الحد الاوسط فيه محمول في المقدمتين وضروبه المنتجة
اربعة ايضا كما سنذكره والشيخ قد مثل الضرب الاول منها وتقدير كلامه كل
جسم مرئي ولا شيء من العقل بمرئي ينتج لا شيء من الجسم بعقل وفي مثاله نظر فانه قد

اصغر الكبرى مهملة والمهملة في قوة جزئية وهذا الشكل شرطه كلية
الكبرى وايضا فقد نجعل الصغرى مهملة لكن ذلك لا يلزم منه خلل لصحة
حملها على تقدير كون الكبرى كلية من الضرب الثالث ولنذكر ضروبه الاربعة
فنقول الاول من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل
ج ب ولا شيء من ا ب ينتج لا شيء من ج ا بالخلف وهو جعل نقيض النتيجة صغرى
وكبرى القياس كبرى لينتج ما ينافي الصغرى مثاله لو لم يصدق لا شيء من ج ا
لصدق نقيضه وهو بعض ج ا فنجعله صغرى ونقول ولا شيء من ا ب كبرى
فينتج بعض ج ليس ب وقد كنا قلنا في الصغرى كل ج ب هذا خلف
ويبين ايضا بعكس الكبرى ليرجع الى الضرب الثاني من الشكل الاول وينتج
المطلوب الضرب الثاني من كليتين والصغرى سالبة كقولنا لا شيء من ج ب وكل
ا ب ينتج لا شيء من ج ا وبيانه بالخلف على الوجه المذكور وبعكس الصغرى وجعل
عكسها كبرى وكبرى القياس صغرى ثم عكس النتيجة الحاصلة منها الثالث من موجبة
الثالث جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض
ج ب ولا شيء من ا ب فليس بعض ج ا بالخلف وعكس الكبرى ليرجع الى الضرب
الرابع من الشكل الاول وينتج المطلوب وبالافتراض وهو عبارة عن فرض موضوع المقدمة

لجزئيه الموجبه او السالبه المركبه وهي التي تكون حقيقتها مركبه من ايجاب وسلب
كالمقيده باللادوام واللاضروره امّا معيّنا للصغرى كليه ويحصل المطلوب
من قياسين احدهما من الشكل الاول والاخر من الشكل الذي انعقد منه القياس
لكن من كليتين مثال ذلك فرضنا موضوع صغرى هذا الضرب شيا معينا وهو د
فصدق حينئذ مقدمتان كليتان احديهما كل د ج والاخرى كل د ب فنجعل
الثانيه صغرى وكبرى القياس كبرى فيحصل منهما قياس من هذا الشكل من
كليتين مثاله كل د ب ولا شي من ا ب ينتج لا شي من د ا فنجعل هذه النتيجه
كبرى وعكس المقدمه الاولى صغرى فيحصل منها قياس من الشكل الاول
كقولنا بعض ج د ولا شي من د ا ينتج بعض ج ليس ا وهو المطلوب الرابع من
سالبه جزئيه صغرى وموجبه كليه كبرى ينتج سالبه جزئيه كقولنا
بعض ج ليس ب وكل ا ب ينتج بعض ج ليس ا ولا بيان لهذا الضرب الا
بالخلف فقط اذ لا يمكن بيانه بعكس الصغرى لانها لا تنعكس ولو انعكست لا تصلح
ان تكون كبرى في الشكل الاول ولا بالافتراض لاحتمال ان تكون الصغرى سالبه
بسيطه لا موضوع لها فان السالبه تصدق عند عدم الموضوع والافتراض لا يكون الا عند
وجود الموضوع وهذا الشكل لا ينتج الا السالب كما قد عرف ه ∴ ح

وبعد ان يحمل الحدان عليه وهو ثالث المباني كالقول كل طاير ذو نفس وليس كل طاير بانسان

هذا هو الشكل الثالث الذي يجب الاوسط فيه موضوعا في المقدمتين وضروبه المنتجه
ستة لعله نذكرها فيما بعد والمثال الذي ذكره الشيخ للشكل الثالث هو
الضرب الثاني منه وتقديره كل طاير ذو نفس وليس كل طاير بانسان ينتج
ليس كل ذي نفس بانسان الا ان السور في الكبرى وهو ليس كل يجب ان
يكون المراد به السلب الكلي وفي النتيجه يجب ان يراد به السلب الجزئي وقد تقدم
انه يستعمل فيهما اما ذكر الضروب على التفصيل فالاول من موجبتين كليتين ينتج موجبه
جزئيه كقولنا كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا بالخلف وهو جعل نقيض النتيجه
كبرى وصغرى القياس صغرى لينتج ما ينافي الكبرى كقولنا لو لم يصدق
بعض ج ا لصدق لا شي من ج ا فنجعله كبرى وقولنا كل ب ج صغرى لينتج لا شي من
ب ا من الشكل الاول وهو ينافي كل ب ا ولا ينتج نتيجه كليه لاحتمال ان يكون
المحمول في الصغرى اعم من الموضوع والاوسط مساويا للاكبر وحينئذ يكون الاصغر اعم من
الاكبر فيمتنع حمل الاكبر على كل افراد الاصغر كما لو قلنا كل انسان حيوان وكل انسان
ناطق فانه ينتج بعض الحيوان ناطق لا كل حيوان ناطق ويبين ايضا بعكس الصغرى لترجع

الي الضرب الثالث من الشكل الاول الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة
ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولا شي من ا ب فليس بعض ج ا بالخلف
على الوجه المتقدم وبعكس الصغرى ليرجع الى الضرب الرابع من الشكل الاول
وانما لم ينتج هذا الضرب نتيجة كلية لاحتمال كون الاصغر اعم من الاوسط والاكبر
مباينا له مشاركا اياه في الاندراج تحت الاصغر لكونه جنسا لهما فيمتنع حينئذ
سلب الاكبر عن كل افراد الاصغر كما لو قلنا كل انسان حيوان ولا شي من الانسان
بفرس فانه ينتج بعض الحيوان ليس بفرس ولا ينتج لا شي من الحيوان بفرس واذا لم ينتج
هذان الضربان الكلي لم ينتج شي من الضروب الباقية اذ الضرب الاول
اخص ضرب مقدمتاه موجبتان والثاني اخص ضرب احدى مقدمتيه موجبة
والاخرى سالبة والعام لا ينتج ما لا ينتجه الخاص الضرب الثالث من موجبتين
والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ب ج وكل ب ا ينتج
بعض ج ا وبيانه بالخلف وعكس الصغرى وبالافتراض وهو ان نجعل موضوع
مقدمتان الصغرى شيا معينا وليكن د فيصدق حينئذ مقدمتان كليتان الاولى كل
د ب والثانية كل د ج فنجعل المقدمة الاولى صغرى وكبرى القياس كبرى
لينتظم منها قياس من الشكل الاول كقولنا كل د ج وكل د ا ينتج بعض ج ا

26 وهو المطلوب الضرب الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج
سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج ولا شي من ب ا ينتج بعض ج ليس ا بالخلف وعكس
الصغرى والافتراض على الوجه المذكور الضرب الخامس من موجبتين والكبرى جزئية
ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ب ا ينتج بعض ج ا بالخلف
والافتراض وعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة الضرب السادس
من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل
ب ج وبعض ب ليس ا ينتج بعض ج ليس ا بيانه بالخلف والافتراض
ايضا ان كانت الكبرى مركبة للعلة المذكورة في الشكل الثاني وقد بان مما ذكرنا
ان هذا الشكل لا ينتج الا جزئيا واما الشكل الرابع فلا يليق ذكره بهذا الشرح لان
الشيخ لم يتعرض لذكره ق

ما لم يكن كبرى البنا الاول   كلية يجمل او لم يجمل
ولم يكن صغراه قولا موجبا   امكن ما ينتجه ان يكن با

لما ذكر كل شكل من الاشكال الثلاثة بمثاله شرع يبين شرط كل واحد منها في
الانتاج اما الشكل الاول فلانتاجه شرطان بحسب كيفية المقدمات وكميتها
الاول ايجاب الصغرى والثاني كلية الكبرى اما الاول فلانه لولاه لم يحصل

اندرج الاصغر تحت الاوسط وذلك لان الحكم في الكبرى انما هو على ما يحصل له
الاوسط بالفعل فلا يدخل فيه ما سلب عنه الاوسط وعلى هذا التقدير لا يندرج
الاصغر تحت الاكبر ولا يتعدى حكمه اليه فلا يحصل الانتاج سواء كان الحكم بالاكبر
على الاوسط بالايجاب او السلب كما لو قلنا لا شيء من الانسان بفرس وكل فرس حيوان
لا يلزم منه لا شيء من الانسان بحيوان وكذلك لو قلنا لا شيء من الانسان بفرس ولا
شيء من الفرس بناطق لا يلزم منه لا شيء من الانسان بناطق ولان الصغرى لو كانت سالبة
فالكبرى لا تخلو اما ان تكون موجبة او سالبة وعلى كل واحد من التقديرين يحصل
الاختلاف الموجب للعقم وهو صدق القياس في بعض المواد والحق نسبة الاكبر الى
الاصغر بالايجاب وفي بعضها والحق نسبته اليه بالسلب اما اذا كانت الكبرى
موجبة فلانه يصدق لا شيء من الانسان بحجر وكل حجر جسم والحق كل انسان جسم ولو قلنا
يصدق لا شيء من الانسان بفرس وكل فرس صهال والحق لا شيء من الانسان بصهال واما
اذا كانت الكبرى سالبة فلانه يصدق لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الحجر بناطق
والحق كل انسان ناطق واذا قلنا لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الحجر بفرس كان الحق لا شيء من
الانسان بفرس واما الثاني فلان الكبرى لو كانت جزئية لاحتمل ان يكون البعض
المحكوم عليه بالاكبر غير البعض المحكوم به على الاصغر فلا يكون الاوسط متحدا فلا يحصل

27

الانتاج كما لو قلنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان ناهق فانه لا ينتج كل انسان
ناهق ولا بعض الانسان ناهق لان البعض المحكوم عليه بالاكبر هو الحمار وليس
ما حكم به على الاصغر وعند تحقق هذين الشرطين يلزم ان يكون المنتج من الستة عشر
الاربعة المذكورة لان ايجاب الصغرى اسقط منها ثمانية وهي الحاصلة من الصغرى
السالبة الكلية والجزئية مع المحصورات الاربع كبرى واشتراط كلية
الكبرى اسقط منها اربعة اخرى وهي الحاصلة من الكبرى الموجبة الجزئية
مع الموجبتين ومن الكبرى السالبة الجزئية معهما ايضا فتعين ان يكون المنتج ما
تقدم ولما شرط الانتاج باعتبار جهات المقدمات فلم يتعرض الشيخ لذكرها
في شيء من الاشكال الثلثة فلا يليق ان نذكرها وقوله فحمل او لم يحمل اراد به سوا
كانت موجبة او سالبة فان السالبة غير محمول في الحقيقة وقوله امكن ما ينتجه
ان يكذبا فيه لاجل ان ما يصدق وخصوصية المادة لا الصورة القياس

ما لم يكن كبرى البناء الثاني كلية   ولم يك الجزءان
في السلب والايجاب لم يتفقا   امكن ما ينتج ان لا يصدقا

للشكل الثاني ايضا في الانتاج شرطان بحسب كيفية المقدمات وكميتها الاول
اختلاف المقدمتين فيه بالكيف والثاني كلية الكبرى اما الاول فلانهما

لو توافقتا في الكيف لكانتا اما موجبتين او سالبتين وعلى كل من التقديرين
يحصل الاختلاف الموجب للعقم وهو صدق القياس في بعض المواد مع ان الحق
نسبة الاكبر الى الاصغر فيها بالايجاب وفي بعضها مع ان الحق نسبته اليه
بالسلب اما اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق
حيوان والحق ان كل انسان ناطق ولو قلنا كل انسان حيوان وكل فرس حيوان
كان الحق لا شيء من الانسان بفرس واما اذا كانتا سالبتين فلانه يصدق لا
شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الناطق بحجر والحق كل انسان ناطق ولو قلنا
لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الفرس بحجر كان الحق لا شيء من الانسان بفرس
واما الثاني فلان الكبرى لو كانت جزئية فلا يخلو اما ان تكون موجبة او
سالبة لوجوب الاختلاف بالكيف لما تقدم وامتناع ان يكون القياس
من جزئيتين وحينئذ يلزم الاختلاف الموجب للعقم لانه يصدق لا شيء من
الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والحق كل انسان حيوان ولو قلنا لا شيء
من الانسان بفرس وبعض الصاهل فرس كان الحق لا شيء من الانسان بصاهل وان
كانت الكبرى سالبة وجب ان تكون الصغرى موجبة كلية للعلة المذكورة
وحينئذ يحصل الاختلاف المذكور ايضا لانه يصدق قولنا كل انسان ناطق

وبعض الحيوان ليس بناطق والحق كل انسان حيوان ولو قلنا كل انسان
ناطق وبعض الفرس ليس بناطق كان الحق لا شيء من الانسان بفرس واذا تحقق
اشتراط هذين الشرطين لزم ان يكون الضروب المنتجة الاربعة المذكورة
لانحصارها في الكبرى الموجبة الكلية مع السالبتين والسالبة الكلية
مع الموجبتين وقوله امكن ما ينتج ان لا يصدق احتراز عما ينتج لخصوص المادة كما تقدم

ما لم يكن صغرى الثالث الآخر   أوجب للأوسط حمل الأصغر
في نظمه وكان قول كلي   فيه فليس منتجا في الشكل

للشكل الثالث في الانتاج شرطان بحسب كيفية المقدمات وكميتها الاول
ايجاب الصغرى والثاني كلية احدى المقدمتين ايتهما كانت اما الاول
فلان الصغرى لو كانت سالبة لحصل الاختلاف الموجب للعقم لان الكبرى
ايضا لو كانت سالبة لصدق قولنا لا شيء من الحجر بانسان ولا شيء من الحجر
بناطق والحق كل انسان ناطق ولو قلنا لا شيء من الحجر بانسان ولا شيء من الحجر بفرس
كان الحق لا شيء من الانسان بفرس ولو كانت الكبرى موجبة لصدق لا شيء من
الانسان بفرس وكل انسان حيوان والحق كل فرس حيوان ولو قلنا لا شيء من
الانسان بفرس وكل انسان ناطق كان الحق لا شيء من الفرس بناطق واما الثاني فلان

للمقدمتين لو كانتا جزئيتين لاحتمل ان يكون البعض المحكوم عليه بالاصغر غير البعض
المحكوم عليه بالاكبر فلا يحصل التقاء الاصغر والاكبر في ذات واحدة فلا
يحصل النتيجة كما لو قلنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان صاهل فانه لو انتج
لكان نتيجته بعض الانسان صاهل وهي ظاهرة الكذب فتعين ان يكون احدى
المقدمتين كلية وعند اعتبار هذين الشرطين لزم ان يكون الضروب المنتجة من هذا
الشكل ستة لا غير وهي المقدم ذكرها لانحصارها في الصغرى الموجبة الكلية
مع المحصورات الاربع وفي الصغرى الموجبة الجزئية مع الكليتين وقول الشيخ
اوجب الاوسط حمل الاصغر في نظمه تقديره ما لم يكن صغرى هذا الشكل
توجب حمل الاصغر على الاوسط في نظمه اي في نظم هذا الشكل وهو الاخير
ومقصوده من الحمل الحمل بالايجاب فان السلب بمعزل عن الحمل وقوله وكان قول
كلي بتنكير القول فيه اشارة الى ان القول الكلي لا يعتبر فيه ان يكون الصغرى
او الكبرى بل ايهما اتفق وكان هاهنا تامة غير محتاجة الى الخبر

اوكان في القولين قول سالبا فليس ما ينتج منه واجبا
اوكان في القولين قول جزئي فليس ما ينتج قولا كلي
لكنه في ثالث الاشكال لا ينتج الكلي في الاحوال

ما لم يكن في الاول جزئي فكل ما ينتج قول كلي

هذه الابيات توجد في بعض النسخ دون البعض وقد تقدم بيان احكامها
والبيان له ولان مضمونهما ان النتيجة تتبع اخس المقدمتين في الكم والكيف فاذا كانت
احدى المقدمتين سالبة كانت النتيجة سالبة واذا كانت احديهما جزئية كانت
النتيجة جزئية اما في غير الكم والكيف كالجهة فلا يجب ان يكون النتيجة فيه
تابعة للاخس في الكم والكيف ايضا قد لا تتبع النتيجة الاخس وذلك فيما اذا
كانت الصغرى سالبة يلزم ايجابها مثلها كالممكنة الخاصة والوجودية
في الشكل الاول فانها تنتج لاجل الايجاب ولا يكون النتيجة تابعة للاخس
المقدمتين في الكم والكيف بل يكون تابعة للكبرى فيما عدا الصغرى الممكنة الخاصة
مع الوجودية كما بينها الشيخ في غير هذا الكتاب واما ان الشكل الثالث لا ينتج
الكلي فقد سبق علته وقال ان الشكل الاول ان الاول والثاني اذا لم يكن فيهما
جزئي فنتيجتهما تكون كلية لان النتيجة تتبع اخس المقدمتين في الكم والكيف كما
تقدم واحترزنا بالاول عن الثالث فان مقدمتاه وان كانتا كليتين فان
نتيجته لا تكون الا جزئية لما تقدم وقولهما وكان في القول قول سالبا كان
فيه تامة وسالبا منصوب على الحال وقوله فليس ما ينتج قولا كلي كان ينبغي ان

يكون كليا لكنه وقف عليه بغير الف على لغة شاذة فيه وتشترك الاشكال
الثلثة في انه لا قياس منها عن جزئيتين مطلقا لعدم الاندراج المتعدي حكم احدى
المقدمتين الى الاخرى ولا عن سالبتين لا يلزم احدهما موجبة كالمركبات التي يلزم
ايجابها سلبها ولا من صغرى سالبة لا يلزمها موجبة كبرها جزئية فان لزمت
السالبة موجبة انحت لاجل الايجاب.

القول في القياس الاستثنائي

إما القياس من كلام متصل ... فاستثن من مقدم كالحمل

بعينه ينتج عين التالي ... كقولنا ان كان كل حال

كيفية سريعة الزوال ... فالحلول ليس واحد الاحوال

لكن كل ما يكون حالا ... كيفية تسرع الزوالا

فالحلول ليس واحد الاحوال ... واستثن ايضا بنقيض التالي

كقولنا ان كان جسم سرمدا ... لم يقبل الاعراض قط ابدا

لكنه لها قبول حاصل ... فقولنا الجسم قديم باطل

وعين تال ونقيض الاول ... فليس ما ينتج في المتصل

لما كان القياس على قسمين اقتراني واستثنائي وفرغ من الكلام في الاقتراني شرع في القسم

٤٠ الاخر الذي هو الاستثنائي واعلم ان الاستثنائي مركب من مقدمتين احديهما
شرطية والثانية وضع احد جزئيها او رفعه لزم منه وضع الثاني او رفعه ولا
بد ان تكون الشرطية المستعملة فيه موجبة كلية اما الاول فلانه لا يلزم من
سلب اللزوم او العناد بين امرين مع ثبوت احدهما او نفيه ثبوت الاخر او نفيه
واما الثاني فلاحتمال ان يكون حال الاستثناء غير حال اللزوم او الانفصال فلا
يلزم منه نتيجة ثم الشرطية لا تخلو من ان تكون متصلة او منفصلة فان
كانت متصلة فلا بد من كونها لزومية لان الاتفاقية لا يعلم صدقها الا من
صدق جزئيها فلو كان السبيل الى العلم بصدق احد جزئيها العلم من صدقها لزم
الدور وايضا فيجوز ان يكون حال الاستثناء غير حال اتفاق الجزئين على الصدق
فلا يلزم النتيجة والمتصلة ينتج باستثناء عين المقدم عين التالي وباستثناء
نقيض التالي نقيض المقدم والا لبطل اللزوم الكلي واما استثناء نقيض
المقدم وعين التالي فلا ينتج شيئا لاحتمال ان يكون التالي اعم من المقدم فلا
يلزم من رفع الاخص رفع الاعم ولا وضعه ولا من وضع الاعم وضع الاخص ولا رفعه
مثال ذلك كلما كان هذا انسان فهو حيوان فاذا قلنا لكنه انسان انتج انه
حيوان ولو قلنا لكنه ليس بحيوان انتج انه ليس بانسان ولو قلنا لكنه

بانسان لم ينتج لا انه حيوان ولا انه لا حيوان وكذلك لو قلنا لكنه حيوان
لم ينتج انه انسان ولا انه لا انسان للعلة المذكورة فتعين ان المنتج هو استثنا
عين المقدم ونقيض التالي لانه يلزم من وجود الخاص وجود العام ومن عدم العام
عدم الخاص والمثال الذي ذكره الشيخ لاستثنا عين المقدم تقديره ان كان
حال كيفية سريعة الزوال فالحال ليس وليس الحال حالا لكن كان حال كيفية
سريعة الزوال ينتج ان الحال ليس حالا والمثال الذي ذكره لاستثنا نقيض التالي
تقديره ان كان الجسم قديما لم يكن قابلا للاعراض لكنه قابل للاعراض ينتج ان
الجسم ليس بقديم

لكن في المنفصلات استثنى ان يثبت بالنقيض او بالعين
ينتج ان كان له جزان خلاف ما استثنيته في الباقي
العين بالنقيض لا بالعين وعكسه وذا في الجزين

لما ذكر حكم المتصلة في الاستثنا اعقبه بذكر حكم المنفصلة فيه ولا بد في هذا الموضع
من بيان اقسام المنفصلة ليعلم حكم كل قسم منها في الاستثنا فنقول المنفصلة
ثلثة اقسام الاول الحقيقية وهي التي لا يمكن اجتماع اجزائها في الصدق ولا في
الكذب كقولنا هذا العدد اما زوج واما فرد القسم الثاني مانعة الجمع وهي

التي يمتنع اجتماع اجزائها في الصدق ولا يمتنع في الكذب كقولنا هذا الشي اما ان
يكون حجرا او شجرا فانه يجوز خلو الواقع عن جزئيها معا بان يكون الشي المشار
اليه حيوانا القسم الثالث مانعة الخلو وهي التي لا يمتنع اجتماع اجزائها في
الصدق ويمتنع في الكذب كقولنا اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق
فانه يمكن ان يكون في البحر ولا يغرق بان يكون سابحا او في سفينة ولا يمكن
ان لا يكون في البحر ويغرق والمراد بالبحر كل ما يغرق فيه والحقيقية تركيبها من القضية
ونقيضها او المساوي لنقيضها ومانعة الجمع تركيبها من القضية والاخص من نقيضها
ومانعة الخلو تركيبها من القضية والاعم من نقيضها واذا تقرر هذا فنقول هذه
الابيات المذكورة في حكم المنفصلة الحقيقية وهي لا تخلو ان يكون مركبة من
جزوين او من اكثر والابيات المذكورة في حكم ذات الجزين فقط وتلخيص ما ذكره الشيخ
المنفصلة
فيها ان الحقيقية ذات الجزين يجوز فيها استثنا عين اي الجزين اتفق او نقيضه
لينتج استثنا العين النقيض واستثنا النقيض العين ويكون المثال حينئذ انه
ومثال ذلك اذا قلنا هذا العدد اما زوج او فرد ثم قلنا لكنه زوج ينتج انه
ليس بفرد ولو قلنا لكنه ليس بزوج انتج انه فرد ولو قلنا لكنه فرد انتج انه ليس
بزوج وانه ليس بفرد انتج انه زوج وتقدير كلام الشيخ ان المنفصلة المذكورة

نتج العين باستثنا النقيض لا باستثنا العين وعكس ذلك هو انها تنتج النقيض باستثنا
العين لا باستثنا النقيض ثم اكد ما ذكره بقوله مرة اخرى وذلك في الجزين وعله
امتناع استثنا العين النقيض امتناع الجزين على الصدق وعله امتناع استثنا النقيض
العين امتناع الاجتماع فيهما على الكذب وسياتي حكم المركب من اكثر من جزين تلو هذا الكلام

وان يكن كثيرة الاجزا — وكان ما قد قيل باستثنا
عين وان سائر التوالي — نقيضها نتيجة المقابل
وان يكن النقيض فالتوالي — باقية بحالة انفصال
حتى اذا جميعهن استثنا — انتج عين واحد قد بقيا

اذا كانت المنفصلة مركبة من اكثر من جزين مثل هذا العدد اما تام او زايد او
ناقص ولا يخلو اما ان يستثنى عين احد اجزايها او نقيضه فان استثنى عين
احد الاجزا كانت النتيجة نقيض الاجزا الباقية كما لو قلنا في المثال المذكور
لكنه تام فانه ينتج انه ليس بزايد ولا ناقص وان استثنى نقيض احد الاجزا كانت النتيجة
منفصلة موجبة مركبة من الاجزا الباقية كما لو قلنا في المثال المذكور ايضا لكنه
ليس بتام فانه ينتج اما زايد او ناقص هذا في المركبة من ثلثة اجزا فان كان
التركيب من اكثر من ثلثة فان الحكم هو ايضا حكم الاجزا الثلثة بعينه لكنه كلما

استثنى واحد من التوالي الباقية بقيت المنفصلة مركبة مما بقي من الاجزا
الى ان ينتهي الاستثنا الى منفصلة ذات جزين فيستثنى نقيض احدهما
ينتج عين الاخر كما لو قلنا ا اما ب واما ج واما د واما ه واما و
واما ز واما ح واما ط ثم قلنا لكنه ليس ب انتج فهو اما ج واما د
واما ه واما و الى الاخير ثم لا يزال يستثنى الى ان ينتهي الى قولنا فهو اما
ح واما ط فنقول لكنه ليس ح ينتج فهو ط وهذا هو معنى قوله حتى اذا
جميعهن البيت وقوله عين في اول البيت الثاني مجرور باضافة استثنا
في اخر البيت الاول اليه وباقي الابيات معلوم مما قدمنا ذكره وبيانه

وان يكن في احد الاجزا — سلب فلا ينتج باستثناء
عين بل النقيض مثل اما — ان لا يكون النفس قط جسما
او يجري صورة المعقول — لكن يجزيها من المحيل
ينتج ان النفس ليست جسما — فقد فصلنا في القياس الحكما

هذه المنفصلة المذكورة وهي مانعة الخلو وتعرف بان الذي في احد اجزايها
سلب كقولنا اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق وكذلك ايضا قد يكون
في كل واحد من اجزايها سلب كقولنا هذا الشي اما ان لا يكون حيوانا واما ان

لا يكون بابا او التي في احد جزايها سلب قد يكون السلب في الجزء الثاني كما مثلناه
وقد يكون في الجزء الاول كالمثال الذي ذكره الشيخ وهو اما ان لا يكون النفس
جسما او يكون الصوره المعقوله متجزيه فهذه مانعه الخلو لانه لا يمكن
ان يكون النفس جسما وتكون الصوره المعقوله غير متجزيه لان الجسم يجب
ان ينقسم بانقسامه واذا عرفت هذا فنقول هذه المنفصله ينتج باستثنا
نقيض اي جزء كان منها عين الاخر لامتناع اجتماعهما على الكذب واما
استثنا عين اي جزء كان منها فلا ينتج لجواز اجتماع جزئيها على الصدق واما
مانعه الجمع فهي على العكس من مانعه الخلو فاستثنا عين اي جزء كان
ينتج نقيض الاخر لامتناع اجتماعهما على الصدق واما استثنا نقيض اي
جزء كان منها فلا ينتج لجواز اجتماعهما على الكذب ولم يذكر الشيخ حكم
مانعه الجمع في الاستثنا ولعل ذلك اتكالا منه على انه على العكس من حكم
مانعه الخلو التي ذكرها ومعنى [illegible] في اول البيت الثاني بحره ربا ضاع استثنا
في اخر البيت الاول الى وهذا اخر ما ذكره الشيخ في القياس وتلوه الكلام فيما يلحق بالقياس

القول في الاستقرا

وان يكن حكم على كلي لاجل ما شوهد في الجزئي

فذلك المعروف باستقرا قوته بكثرة الاجزا

الاستقرا ماخوذ من تتبع القرى قريه فقريه بالدخول الى واحده والخروج
من اخرى لان المستقري يتتبع الجزئيات ليستنبط منها الحكم وقد عرفه
الشيخ بانه الحكم على كلي بما وجد في اكثر جزئياته وذلك مثل قولنا ان
كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لانا استقرينا افراد الانسان
والدواب والطير فوجدناها كذلك فوجب ان يكون الكل كذلك ولا يفيد
اليقين لجواز ان يكون حكم ما لم يستقر خلاف ما استقري كما يقال في التمساح
انه يحرك فكه الاعلى عند المضغ وهو بالعكس من القياس لان القياس
استدلال بالكلي على الجزئي والاستقرا استدلال بالجزئي على الكلي واما الاستدلال
بالجزئي على الجزئي فهو التمثيل وسياتي وكلما كانت الجزئيات المستقراه اكثر
كان الاستقرا اقوى والى ذلك اشار بقوله قوته بكثرة الاجزا ومن
الاستقرا نوع اخر يسمى الاستقرا التام وذلك يفيد اليقين لان الجزئيات
المذكوره فيه منحصره وهو مستوعب لجميعها فلا يبقى جزئي يمكن ان يخالف
حكمه حكم الجزئيات المذكوره وذلك كما لو شككنا في ان كل ناطق حيوان او
ليس فتصفحنا جزئيات الحيوان من جهة الناطق وغيره بل من جهة

لجزئي كالماشي وغيره مثلاً فانه اذا وجد الثابت ثابتاً لجميع جزئيات الاستقرا
فيحكم على الحيوان بسبب هذا الاستقراء بانه ثابت ثم ينقل هذا الحكم
الى الناطق فيقول كل ناطق حيوان وكل حيوان اما ماشٍ او غير ماشٍ
وكل ماشٍ وغير ماشٍ ثابت ينتج ان كل ناطق ثابت وهذا المطلوب لكن
لكن ذلك يسمى قياساً مقسماً وقد قال الشيخ في بعض كتبه هو الحكم على
كلي لوجوده في جزئياته كلها او بعضها ليشمل النوعين المذكورين

القول في التمثيل

وان يكن على شبيه حكما   بمثل ما في شبهه قد علما
فذلك المعروف بالتمثيل   وعند بعض الناس بالدليل

هذا هو النوع الاخير من اصول القياس يسمى بالتمثيل وهو اثبات الحكم في جزئي
لثبوته في جزئي اخر يشبهه معللاً بمعنى مشترك بينهما كما يقال السما
حادثة لان البنا حادث وحدوثه معلل بالجسمية المشتركة بينهما فتكون
السما ايضا حادثة ويسمي الفقها هذا النوع قياسا وهو مركب من اربعة حدود
الاصغر والاكبر وهما السما والحادث والاوسط والمشارك للاصغر في الاوسط
وهما الجسمية والبنا والذين يسمون هذا النوع قياسا هم الفقها وغيرهم

44 من مستعملي الجدل يسمون الاصغر فرعاً والمشارك له في الاوسط اصلاً و
والاكبر حكماً والاوسط علة جامعة وذكروا لبيان علية المشترك وجهين
الاول الدوران فالتام منه يسمونه طرداً وعكساً كقولهم الحدوث موجود
في جميع صور وجود الجسمية ومعدوم في جميع صور عدمها فيكون الحدوث
دايراً مع الجسمية وجوداً وعدماً ودوران الشي مع الشي وجوداً وعدماً يقتضي
كون المدار علة للداير وغير التام كقولهم الحدوث موجود في بعض صور وجود
الجسمية ومعدوم في بعض صور عدمها وهو ضعيف من وجهين الاول ان مرجع
الطرد والعكس الاستقرا واستقرا جميع جزئيات الاجسام بحيث لا يبقى منها
جزئي اما ممتنع او عسير وما لم يحصل استقرا جميع الجزئيات لم يكن الاستقرا
مفيد لليقين كما تقدم والثاني انه لا يلزم ان كل مدار وجوداً وعدماً علة للداير
فان الجزء الاخير من العلة والشروط المساوية لها داير مع كل واحد منها الحكم
وجوداً وعدماً مع ان شيئاً منهما ليس بعلة له لا يقال المراد ان كل مدار يصلح
للعلية فالمدعى انه علة لانا نقول لا نسلم ان ما ذكرتموه كذلك والوجه الثاني
لبيان علية المشترك هو الترديد الذي يكون من النقيضين كقولهم حدوث
البنا اما ان يكون معللاً بكونه جسماً او بكونه موجوداً او قائماً بنفسه محيزاً

فتعين الاول وهذا ايضاً ضعيف لجواز ان يكون الحدوث في الاصل غير معلل
بعله ولو لزم ان يكون كل شي معللا بعله لكانت عله ذلك الشي معلله بعله اخرى
ويتسلسل وعلى تقدير تسليم ان يكون معللا بعله فلا نسلم انحصارها فيما ذكروه
لجواز ان تكون العله شيا اخر مثل كونه مولفا من الما والتراب او كونه مصنوع الادمي
الى غير ذلك وقد يقال بعد هذا وان سلمنا عليه المشترك وانحصارها فيما ذكرتموه
ووجودها في الفرع ولكن لا نسلم انه يلزم من ذلك وجود الحكم في الفرع لا
حتمال ان يكون خصوصيه الاصل شرطاً في العليه وخصوصيه الفرع
مانعه من العليه وفي التحقيق لا يتم هذا المنع ولا يرد لانه متى سلم ان المشترك
عله وانه موجود في الفرع لزم من ذلك تسليم وجود الحكم في الفرع والا يلزم
تخلف المعلول عن العله وهو محال وما ذكروه من الاحتمال مندفع لانه على
ذلك التقدير يكون المشترك جز عله لا عله والتقدير انه عله هذا خلف
واقوى هذا النوع ما اشتمل على جامع وجودي واضعفه ما اشتمل على جامع
غير وجودي واذا كان الاقوى لا يفيد اليقين فالاضعف لا يفيده من طريق
الاولى ثم مهما ثبت بالدليل القطعي ان المعنى المشترك عله للحكم مطلقا صار
التمثيل قياسا والاصل حشوا والمشترك جزا اوسطا وقد ذكر العلما ان لوصف

القياس انواع اخر لم يذكرها الشيخ هاهنا فاقتصرنا على بيان ما ذكره

القول في مواد المقدمات

لا يعرف المجهول بالمجهول   وانما يعرف بالمعقول
ولو حكمنا ان كل ما علم   قد كان مجهولا لهذا ينتظم
لغير حد وبلا نهايه   فليس عند احد درايه
بل عندنا مقدمات اول   منها يجاز علم ما قد يجهل
فبعضها مقدمات الحس   كظلمة الليل وضو الشمس

قد تقدم معنى المادة والمقدمه وتحقيق هذا الموضع ان يقال ان التصورات
والتصديقات لا يمكن القول بكون كلها بديهيه والا لما كنا نجهل شيا
منها وهو ظاهر البطلان ولا القول بكون كلها كسبيه والا لزم الدور او
التسلسل اما الدور فعلى تقدير ان يكون الافراد المكتسبه منها متناهيه
واما التسلسل فمستلزم لعدم العلم اما الدور فلانه يلزم منه توقف
الشي على نفسه واما التسلسل فلانه يستلزم احضار امور لا نهايه لها في
الذهن واحضار تلك الامور محال والموقوف على المحال محال فيكون حصول العلم
محالا وهو ايضا ظاهر البطلان ولما بطل هذان القسمان تعين ان يكون البعض

منها كسبيا والبعض بديهيا ليستفاد الكسبي منه بطريق بديهي
ثم البديهيات المذكورة لا تخلو اما ان تكون مستفادة من العقل فقط او
من الحس فقط او من مجموعهما فالمستفاد من العقل فقط هي الاوليات
وهي القضايا التي يكون مجرد تصور موضوعها ومحمولها كافيا في اسناد احدهما
الى الاخر سواء كان تصورهما بديهيا او كسبيا او تصور احدهما بديهيا والاخر
كسبيا وذلك مثل قولنا الكل اعظم من الجزء والاشياء المساوية لشيء واحد
متساوية والنفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان والشخص الواحد في الزمان
الواحد لا يكون في مكانين ونحو ذلك وسميت اوليات لان محمولاتها تحمل
على موضوعاتها من غير واسطة فيكون حملها عليها اولا بخلاف ما يحمل محمولاتها
عليها بواسطة فان حملها يكون على الواسطة اولا وعليها ثانيا وفي معنى الا
وليات البديهيات والفطريات واما المستفاد من الحس فقط فهي المحسوسات
ويقال لها المشاهدات ايضا وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة قوى
ظاهرة كحكمه بان هذه الشمس مضيئة وان هذه النار حارة او باطنة كحكمنا
بان لنا خوفا وغضبا وجوعا وعطشا وهذه الاخيرة تسمى وجدانيات واما
المستفاد من مجموع الحس والعقل فهي المجربات والحدسيات والمتواترات اما

46

المجربات فهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة مشاهدات متكررة موقعة
لليقين بعد انضمام قياس خفي اليها تلك المشاهدات المتكررة وهو انها لو كانت
اتفاقية لما كانت دائمية ولا اكثرية وذلك مثل حكمنا بان السقمونيا
يسهل الصفراء اذا شاهدنا الاسهال عقيب شربها مرة بعد اخرى واما
الحدسيات فهي قضايا يحكم العقل بها بتوسط حدس قوي من النفس بسبب
مشاهدة القرائن دون الاثر موجب لليقين وذلك مثل حكمنا بان نور القمر
مستفاد من نور الشمس لما انا ازدياد النور فيه ونقصانه عند بعده وقربه
منها والحدس هو سرعة الانتقال من المبادي الى المطالب والفرق بينه وبين
التجربة ان التجربة تتوقف على فعل يفعله الانسان والحدس لا يتوقف على ذلك
فان الواحد منا ما لم يجرب الدواء اما بشربه اياه واما باعطائه لغيره لم يمكنه الحكم
بانه مسهل واما المتواترات فهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة كثرة الشهادات
بشرط ان يكون المخبر عنه محسوسا والامن من التواطؤ على الكذب كحكمنا بوجود مكة
وغيرها من البلاد التي لم نرها فيقع من الخبر بالجمع لا يمكن اتفاقهم على الكذب بمشاهدتهم
لها فان كان المخبر عنه ما لم يره المخبرون بل نقلوه عن اهل عصر تقدمهم فلا بد من كون
كل مخبر ممن يمتنع اتفاقهم على الكذب وذلك مثل حكمنا بوجود محمد صلى الله عليه

والله وسلم ولا ينحصر مبلغ الشهادات في عدد كما توهمه بعضهم بل اي
عدد افاد اليقين فهو متواتر قل او كثر فمن الثلثة اعني المجربات
والحدسيات والمتواترات مع كونها مفيدة لليقين لا تصلح للاحتجاج على
الغير لجواز ان يحصل اليقين بها لشخص دون آخر ومن القضايا الواجب
قبولها قضايا قياساتها معها وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة لا تغيب
عن الذهن عند تصور حدودها كقولنا الاربعة زوج لكونها منقسمة بمتساويين
فان الحكم بالزوجية لا يكون الا عند تصور هذا الوسط لتوقف الذهن في الحكم على
العدد الكثير بالزوجية قبل ان يحضر فيه انه منقسم بمتساويين فهذه ستة
قضايا واجبة القبول ذكر الشيخ منها الاوليات والمحسوسات ولم يذكر
المجربات والحدسيات والمتواترات ولعل ذلك استغناء منه بذكر ما تركت
عنه عن ذكرها ولا الى قياساتها معها ولعل ذلك من اجل انها في حكم الاوليات
من حيث ان الواسطة فيها لا تغيب عن الذهن بقوله اول بديهة اول المبادي
التي للمطالب وقوله كظلمة الليل وضوء الشمس ينبغي ان يكون مراده به قولنا
هذا الليل مظلم وهذه الشمس مضيئة حكم كلي والحس لا يكون حكمه الا جزئيا
والا يحكم الحكم الكلي سوى العقل وهذه الستة المذكورة هي مبادي البرهان

ولم يذكر الشيخ ما ذكرناه متميزة عن غيرها لكونه ذكر الاوليات
بعد ذكر المحسوسات وفصل بينهما بقضايا المخبر واجبة القبول وفي ذلك هو موترتيب الناسخ (في الهامش: انتهى)

وبعضها ترجيها الاوهام — فان يكن موضوعها الاجسام
وكل ما ادركه الحواس — فليس فيها او جبته باس
وان يكن في مبد المحسوس — وفي امور هن في العموم
اعم من لواحق الاجسام — كالفرد والكثرة والتمام
والنقص والعلة والتسابي — فان حكم الوهم فيها واهي
لكنه يعرض للانسان — كانه من جملة الايقان
فان فعل الوهم في النفوس — تصييره لا محسوس كالمحسوس
وان بدا اوجب فيها قيلا — حكما كما يمنع الحس نيلا
ولم يكن يحكم فيه النفس — الا على ما يقتضيه الحس
وشك في ذاك وان لم يعتري — وكان فيه الذهن ليس ممتري
كقولنا الابد من خلا — في خارج العالم او ملا
وقولنا ما ليس في مكان — فليس بالموجود في الاعيان
بل ان يكن هذا سبيل ملعلم — فالوهم داعيك فشك واتهم

الوهم تابع للحس وكل حكم يحكم به الوهم في المحسوسات او لواحقها فهو صادق
كحكمه بان الجسم الجزئي في الزمان الواحد لا يكون في اكثر من مكان واحد
وان المكان الواحد في الزمان الواحد لا يكون فيه اكثر من جسم واحد فالعقل
يساعد الوهم في هذا الحكم ويطابقان عليه فاما احكام الوهم في
المعقولات الصرفه بمثل ما يحكم به في المحسوسات فهي احكام كاذبه
كحكمه بان كل ما ليس في مكان فانه غير موجود ويعرف كذب هذا
النوع بان الوهم يساعد العقل في المقدمات المنتجه لضد ما حكم به الوهم فيعلم
بذلك كذب حكمه مثاله ان نقول كل متمكن في مكان فلا بد ان يتميز
يمينه عن يساره وفوقه عن تحته وكل ما هو كذلك فهو مركب وكل مركب
ممكن فكل متمكن فليس بواجب الوجود لذاته والوهم يساعد العقل على جميع
هذه المقدمات وهي تنتج ان كل متمكن في مكان فانه ليس واجب الوجود
لذاته فاذا حكم الوهم بعد ذلك بان واجب الوجود لذاته يجب ان يكون في مكان
فقد حكم حكما بما يقتضي نقيضه فنعلم بالضروره كذب حكمه الاول والفاظ
المنظومه مفتقره الى البيان فقوله وان يكن في مبدا الجسوم والمعنى وان يكن
حكم الوهم في مبدا الاجسام ومبادي الاجسام هي الباري تعالى والعقول

الصادره عنه عز وعلا فانها علل الاجسام كما بينوه في علم الحكمه و
وقوله وفي امور هن في العموم نمر ان الامور العامه وقد فسرها فقال الامور
كالفرد والكثره والتمام والنقص والعله والمعلول والتناهي واللا
تناهي ثم قال فان حكم الوهم فيها واهي اي ان حكم الوهم في مبادي الاجسام
والامور العامه للموجودات على نحو حكمه في الاجسام المحسوسه
واه اي باطل وقوله والتمام والنقص يشمل الوجود والعدم والوجوب
والامكان والقدم والحدوث ونحوها فان الاوايل من هذه صفه
تمام وكمال والاواخر صفه نقص وقوله لكنه يعرض للانسان في
اخر البيت الذي بعده يشير به الى قوة الوهميات فانها لولا مخالفتها
للقواعد الدينيه والمباحث الحكميه لكانت من القضايا الاوليه
لقوتها لكنها معلوم بكذبها من حيث انها تجعل لغير المحسوس حكم
المحسوس وذلك مما يودي الى عقايد باطله ظاهرة الفساد لمخالفتها الشرع
والعقل وقوله وان يكن اوجب فما في حكمها اي وان يكن الوهم اوجب
فيما تقدم القول فيه من مبادي الاجسام والامور العامه حكما كحكمه فيما
ينال بالحس ولم يكن النفس تحكم في ذلك الحكم الا على مقتضى الحس فالداعي الى ذلك

الحكم حسنا انما هو الوهم وينبغي ان يشك في ذلك الحكم وان كان لا يعتريه فيه شك وان كان الوهم ليس يمتري فيه وذلك كالحكم بانه لابد ان يكون وراء العالم خلاء او ملاء وان ما ليس في مكان فليس موجودا في الاعيان اي في الخارج فان هذين الحكمين باطلان لقيام البراهين القاطعة على بطلانهما التي لا ينازع الوهم في مقدماتها وينازع في نتائجها وذلك ما يلزم منه ان احكام الوهم كاذبة على ما تقدم وفي هذا الموضع ابحاث لا تحتمله هذا المختصر فالاولى الاقتصار فيه على ما نذكر من تفسير الفاظ الابيات

وبعضها مقدمات ذائعه	محموده في العاقلين شائعه
صادقة لنا موقنة بمره	كانها حاصلة بالفطره
فبعض هذا صادق لكنه	ليس بديهيا كما قد ظنه
كقولنا الظلم قبيح والكذب	عار وان العدل خير مستحب
والبعض يعطيه الصواب الشرط	وبعضها لا صدق فيها قط
ولو توهمنا بان الانا	جينا الى الدنيا وما اتانا
رأي ولا رسم ولا اداب	امكننا في امره ارتياب

هذا هو الكلام في القضايا المعروفة بينهم بالمشهورات وهي قضايا يحكم العقل بها لاتفاق جميع الناس عليها او اعترافهم باحكامها والواجب لذلك الاتفاق اما مصلحة عامة كقولنا مراعاة الضعفاء والمساكين محمود او الشرائع والاداب كقولنا كشف العورة بين الناس قبيح فهذه المشهورات شديدة المشابهة للاوليات وليست بها والفرق بينهما ان الانسان لو فرض انه خلق دفعة ولم يمارس احدا ولا عادة من العادات فلم يسمع ورود الشرائع والاداب لكان يتوقف في الحكم بهذه المشهورات ويتشكك ويرتاب فيها ولا يتوقف ولا يتشكك ولا يرتاب في الحكم بان الكل اعظم من الجزء والنفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان وقد ظهر من كلام الشيخ ان تنقسم القضايا على ثلثة اقسام الاول ما هو صادق مطلقا كالامثلة المذكورة والثاني ما هو صادق بشرط ومثاله قولنا ان الله على كل شي قدير فانه مشروط بكون ذلك الشيء من الممكنات اذ الممتنعات لا يوصف سبحانه وتعالى بالقدرة عليها والثالث ما ليس بصادق اصلا كما يقال انصر اخاك ظالما او مظلوما اذا لم يأول نصرته بردعه عن الظلم وكذا ما في معناه مما لا يقتضيه العقل ولا وردت به الشرائع الحقة ولا هو من الاداب الجميلة والفاظ الابيات ظاهرة واعلم ان لكل امة مشهورات فيما بينهم وكذلك ايضا لكل اهل صناعة مشهورات بحسب تلك الصناعة.

وبعضها ذايعة في البادي   ان فتشت عادت الى العناد
كقولنا انصر ظالما اخاكا   فربما اقنع ان ولجاكا
ثم اذا انتقدها النقيبا   صادفته في الذايعات كذبا

هذه القضايا تسمى المشهورات في بادي الراي وهي قضايا اذا اوردت على النفس اثرت فيها ثم اذا فكرت فيها والتفت اليها التفاتا تاما بطل ذلك الاثر لعلم النفس ان الحكم في تلك القضايا بالمركز حقا ومثالها ما ذكره الشيخ وهو قوله انصر اخاك ظالما ومظلوما فان هذا القول في بادي النظر يوثر في السامع فيعتقد ان الاخ يجب ان ينصر وان كان ظالما ثم اذا فكر ونظر في هذا الكلام علم انه ليس بحق وحكم ان الظالم لا ينبغي ان ينصر وان كان اخا ولذلك قيل ان نصر الظالم هي منعه عن الظلم لا اعانته عليه فهذه القضيه ان حملت على هذا المعنى فهي صادقة والا كانت كاذبه

وبعضها يعرف بالمقبوله   كراي من نهوى ونرضى قيله
كما نقلنا عن امامنا   جواز ان ينوي في صيامنا
بعد الصباح والدم انتقض   فاي عضو خرج منه الوضو

هذه هي المقبولات وهي قضايا اوجب التصديق بها قول من يوثق بصدقه او يعتقد فيه الامر الكلي او غيره وهي قد تكون مقبوله عن واحد ممن يخاطب

٥٠ توجب العمل بما يقول كالمقبولات عن الانبيا عليهم السلام من الشرايع والسنن وقد تكون مقبوله عن واحد يعتقد فيه ارباب علم كالمسايل الماخوذه عن الايمه الاربع وقد ذكر الشيخ من هذا النوع قبول الحنفية عن ابي حنيفه جواز النيه في صيام رمضان بنيه قبل الزوال وبعد الصباح وكون الخارج النجس من غير السبيلين ينقض الوضو كالدم الخارج بالفصد والحجامه ونسب هذا القبول الى نفسه لانه كان حنفي المذهب ومن هذا النوع احكام يقبلها الاطبا تنسب الى ابقراط ومنه ايضا الابيات المنسوبه الى العرب التي تورد شواهد وقد يكون القبول عن جماعة كما نقل عن الصابين ان للفلك طبيعه خامسه وكاصول الارصاد المقبوله عن اصحابها وقد تكون المقبولات غير منسوبه الى احد كبعض الامثال السايره ولا يكون القبول الا ممن هو اعلى

وبعضها مقدمات العقل   كالقول ان الجزء دون الكل
حصولها للعقل بالفطره   لا يمكن التشكيك فيها الفكره

هذه هي القضايا الاوليه وقد تقدم فيها ما فيه الكفايه وكان الاولى ان يذكروا اول الباب قبل المحسوسات اذ هي اقوى منها واشرف لان الحس لا يكون حكمه حقا الا اذا استعده العقل لجواز الغلط في الاحساسات كما يرى

الجالس في السفينة انها ساكنة والارض متحركة وكما يرى الشي في الما اكبر
جرما الى غير ذلك مما يغلط فيه الحس وايضا فالحكم المستفاد من الحس لا
يكون الا جزئيا والانتفاع في العلوم لا يكون الا بالاحكام الكلية والامام
فخر الدين الرازي رحمه الله تعالى قد منع كون قولنا الكل اعظم من الجزء
وكذلك قولنا الاشيا المساوية لشي واحد متساوية من القضايا الاولية
وقال ان المقدمة الاولية حقا عندي هي قولنا النفي والاثبات لا يجتمعان
ولا يرتفعان فاما قولنا الكل اعظم من الجزء فهو فرع على تلك المقدمة
وذلك لانا نقول ان كان الكل مساويا للجزء فحينئذ لا يبقى بين وجود
الجزء الاخر وعدمه تفاوت في نفس الامر وحينئذ يصدق على ذلك
الجزء كونه موجودا معدوما وهو محال واما قولنا الاشيا المساوية
لشي واحد فالجميع متساوية فكذلك لان الاشيا اذا كانت متساوية لشي
واحد كانت حقيقة تلك الاشيا وحقيقة ذلك الشي الواحد واحدة
فلو لم تكن تلك الاشيا متساوية لم تكن حقيقتها واحدة فيلزم الجمع بين
الموجود والمعدوم واذا ثبت هذا فنقول جزم العقل بهاتين القضيتين
انما يكون بواسطة تلك القضية الجزئية فلم يكن هاتان القضيتان من الاوليات

وجعل مثل الشيخ بهذه المثال مثلا لغير مطابق والذي ذكره حسن
جدا لكنه عند من يدعي الاولية والبديهة غير وارد ق ه

وبعضها مقدمات موهت ببعض ما قبلته وشبهت
وهي التي تعرف بالمغلطة يجمع منهن قياس السفسطة

هذه القضايا تسمى المشبهات بغيرها وهي قضايا تشبه الاوليات او
المشهورات ولتشبث بها والاشتباه ينقسم الى ما يقع من جهة
اللفظ وينقسم الى ستة اقسام • الاول ما يقع بسبب الاشتراك في اللفظ
المفرد بحسب جوهره وينقسم الى ظاهر كالعين وخفي كالنور فانه تارة •
يطلق على المبصر وتارة على الحق عند العقل وهذا يسمى الغلط باشتراك الاسم
• القسم الثاني ما يقع بسبب الاشتراك في اللفظ من جهة احواله الداخلة
فيه كالتصاريف وذلك كما يقع في لفظة المختار فانها تارة تكون اسم فاعل
وتارة اسم مفعول ونسمي هذا الغلط باختلاف شكل اللفظ • القسم الثالث
ما يقع بسبب الاشتراك في اللفظ من جهة احواله الخارجة عنه
كالاعراب والبنا والشكل والاعجام • القسم الرابع ما يقع للفظ بسبب
تركيبه مع غيره اما في نفس التركيب مثل قولهم غلام حسن بالسكون

كل واحد من الاوصاف منفردا لا يصدق عليه

فانه يحتمل الاضافة والوصفية ولا يحلص لاحدهما الا بالتبديل او بحسب
اختلاف لا بل حروف الصلات كقولهم ما يعلمه الحكيم فهو كما يعلمه
فان الهاء في يعلمه يحتمل ان يعود على الحكيم ❁ القسم الخامس تركيب
المفصل وهو ان يكون الشي صادقا حالة الانفراد فيظن صدقه حالة التركيب
كما لو قيل فلان شاعر وجيد فانه يصدق عليه مجموع الوصفين مركبا كما لو
قيل فلان شاعر جيد لاحتمال ان يكون جيدا في غير الشعر السادس تفصيل
المركب وهو ان يكون الشي صادقا حالة التركيب فيظن انه يصدق ايضا حالة
الانفراد وذلك كما يصدق ان الخمسة زوج وفرد اي انها مركبة من زوج
هو الاثنين وفرد هو الثلثة فيظن ان كل واحد من جزوي هذا المجموع صادق
عليها حتى يصدق عليها انها زوج فهذه الستة منها ثلثة تعرض للفظ
المفرد وثلثة تعرض للفظ المركب واما الاشتباه الواقع من جهة المعنى فذلك على
سبعة اقسام ❁ الاول ان يقع الخلل في موضوع القضية وذلك بان يوخذ
لازم الموضوع بدله كقولنا كل ذي وهم مكلف لان الانسان ذو وهم ومكلف
او عارضه كما يقال السقمونيا يسهل صفرا لانه يزيل الحر ويعرض لمزيل الحر
ان يبرد ويسمى اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات ❁ والثاني ان يقع في محمول القضية

كما يقال الشي موجود مطلقا لكونه موجودا بالقوة والخلل فيه من جهة انه
قد اخذ مع المحمول ما ليس منه ويسمى هذا القسم سوء اعتبار الحمل ❁ الثالث
ان يقع في تاليف جزء القضية كما يقال ان كل احمر مايع خمر لان الخمر احمر مايع
ويسمى ايهام العكس ❁ الرابع ان يقع الخلل بسبب صورة القياس وذلك بان لا يكون
القياس على هيئة شكل من الاشكال الاربعة او كان على هيئة احدها
فلا يكون على صورة ضرب منتج وامثلته واضحة بعد العلم بما سبق ❁ الخامس
ان يكون الخلل من جهة مادة القياس بحيث اذا جعلت صورته صحيحة كانت
مقدماته كاذبة وان جعلت مقدماته صادقة كانت صورته غير صحيحة وذلك
مثل ان يقال كل انسان ناطق من حيث هو ناطق ولا شي من الناطق من حيث هو ناطق
بحيوان وذلك لانه ان قيد من حيث هو ناطق ان اثبت في المقدمتين معا كانت
الصغرى كاذبة وان حذف منهما معا كانت الكبرى كاذبة وان حذف
من الصغرى واثبت في الكبرى كانت المقدمتان صادقتين لكن يختل صورة
القياس ولم يكن الاوسط مشتركا وظهر ان هذه المثال لم يكن صالحة للتركيب
ولذلك جعل الاختلال في هذا القسم من جهتها وهذان القسمان يسميان سوء التركيب
❁ السادس ان يقع الخلل في القياس باعتبار النتيجة وذلك بكون القياس مما لا ينتج

المطلوب ويسمى وضع ما ليس بعلة علة كاستدلال بعض المتكلمين على وحدانية
الله تعالى بقوله لو كان الالهان واراد احدهما حركة زيد والاخر سكونه
فلا بد من لزوم احد الامرين وهو اما عجز احدهما او سكون زيد وحركته معا
وكل منهما محال وذلك لانه ان لم يحصل مراد كل واحد منهما فقد لزم الامر
الاول وان حصل فقد لزم الامر الثاني والغلط فيه من جهة انه لم يلزم كون
المحال المذكور من نقيض المطلوب على التعيين لانه قد ضم الى نقيض المطلوب امر
اخر وحينئذ جاز ان يكون المحال لازما من المجموع المركب منهما لا من احد الجزئين
وبتقدير كونه لازما من احد الجزئين لا يلزم ان يكون من نقيض المطلوب لاحتمال انه من
الجزء الاخر وكذلك استدلال بعض المتقدمين على امتناع كون الفلك سفينيا
بانه لو كان كذلك لتحرك على القطر الاقصر لزم الخلا فان المحال انما لزم انضمام
المجموع من نقيض المطلوب وهو كونه سفينيا وحركته على القطر الاقصر وفيه ما تقدم
وكذلك استدلال بعضهم على ان الفلك لا يقبل الخرق بقوله الفلك المحدد للجهات
ليس وراه جهة وكل ما ليس وراه جهة لا يخرق ويستنتج منه فالفلك لا يخرق
ونتيجة هذا القياس انما هي الفلك المحدد للجهات لا يخرق لا الفلك مطلقا
والقسم السابع ان يقع الخلل بكون نتيجة القياس بالنفي غير قياسي لانضمام شي

اخر اليه يخرجه عن كونه قياسا كما يقال الانسان وحده ناطق وكل
ناطق حيوان فيستنتج منه الانسان وحده حيوان والخلل فيه من جهة انضمام
لفظ وحده فانه قد جعل الصغرى قضية متضمنة قضيتين احديهما موجبة
والاخرى سالبة كانه قيل الانسان ناطق ولا شي مما ليس بانسان ناطق فالصغرى
الموجبة في الشكل الاول ينتج الانسان حيوان واما السالبة فلا تنتج في
الشكل الاول لما تقدم وهذا يسمى جمع المسائل في مسئلة فهذه جملة
الاغلاط اللفظية والمعنوية ومن تامل القياس واجزاه فوجدهما على ما ينبغي
مادة وصورة لفظا ومعنى مفرده ومركبه ثم غلط من بعد ذلك فهو ممن يحق له
ترك الاشتغال بالعلوم الحقيقية وقد يقع الغلط بامور خارجة عن القياس
كالتشنيع على الخصم وسوق كلامه الى الكذب بزيادة او نقصان او تاويل او
او ايراد ما يحير الخصم ويحسه من اغلاق العبارة او المبالغة في ان المعنى
دقيق او التشاغه او ما يمنعه من الفهم كايراد ما ليس له مدخل في المطلوب
ونحو ذلك واما الامور الداخلة في القياس فهي منحصرة في الثلثة عشر المذكوره

وبعضها مقدمات انما ... يقال للتخييل لا لتعلما
كقولنا ان السخي بحر ... او قولنا هذا الوسيم بدر

هذه القضايا تسمى المخيلات وهي قضايا اذا اوردت على النفس اثرت فيها تأثيرا
عجيبا من تقبض او تبسط صادقة كانت او كاذبة كقول القائل في الترغيب
في الخمر انها ياقوتة سيالة فترغب النفس فيها وكما يقال في التنفير عن العسل
انه مرة مهوعة فتنفر النفس عنه وكذلك في التنفير عن الورد انه شرم
بغل في وسطه روث وكذلك قولنا في المدح للسخي انه بحر وللوسيم وهو
الحسن الخلقة انه بدر والمؤلف من هذه القضايا يسمى شعرا والغرض منه تسهيل
امر او التنفير عنه او تهويل امر او تعظيمه اذ الناس للتخييل اطوع ولذلك كانت
الاشعار تفيد في الحروب وعند المشاجرات والاستعطافات ما لا يفيده غيرها

القول في البرهان

مقدمات حجة البرهان ملكات بالفطرة للانسان
او كان محسوسا بلا اشكال كما ضربناه من الامثال

لما فرغ من ذكر المقدمات التي هي مواد الاقيسة شرع في ذكر الاقيسة المتركبة
منها وقدم البرهان لكونه المفيد للجزم والقطع لان مقدماته يقينية
واجبة القبول وهي الستة التي تقدم ذكرها فالبرهان اذن قياس مركب
من مقدمات يقينية لانتاج يقيني وقد ذكرنا في اول الكتاب معنى اليقين ه

فبعضه برهان ان انما يفيد ان الشيء موجود وما
يفيد الموجود منه سببا بل ربما كان له مسببا
كقولنا قد ستر الشمس الارض عن قمر قد جاز في السير العرض
لانه منكسف فهذا افاد لكن لم يقل لماذا
ليس الكسوف علة للستر بل هو معلول له في البدر
فان يكن اوسطه معلولا فانهم يدعونه دليلا
وبعضه برهان لم واوسط علة ما ينتجه ويربطه
كقولنا الكسوف للقمر لانه يحصل عند الجوزهر
فان كون قمر في الجوزهر علة احداث كسوف القمر
فصار هذا علة البيان وعلة للشيء في الاعيان
وكان وجه هذه العلة ليس على ما قد ذكرنا قبله
اذ كان ذاك علة البيان لا علة للشيء في الاعيان
اذ كان لا يعطي اليقين دائما بل قد ربما يعطي الوجود دائما
مهما سمعت مطلق البرهان فاعلم بان القصد هذا الثاني

البرهان ينقسم الى قسمين لمي وإني والإني ينقسم الى قسمين الدليل وغيره وبيان

ذلك انه لابد ان يكون الحد الاوسط في البرهان علة لحصول التصديق بالحكم في العقل
والا فلم يكن البرهان برهانا هذا خلف واذا كان علة لحصول التصديق بالحكم
في العقل فلا يخلو اما مع ذلك ان يكون علة لحصوله في الخارج ايضا او لم يكن فان كان
فهو برهان لم والا فهو برهان ان وبرهان ان لا يخلو اما ان يكون الاوسط
فيه معلولا لوجود الحكم في الخارج او لم يكن فالاول يسمى دليلا والثاني لا يخص باسم مثال
الاول هذا الشخص متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم ينتج هذا الشخص محموم
وظاهر ان تعفن الاخلاط الذي هو الاوسط هو العلة لهذه النسبة في العقل
ولوجودها في الخارج ومثال الثاني قولنا هذا الشخص محموم وكل محموم متعفن
الاخلاط ينتج ان هذا الشخص متعفن الاخلاط فالاوسط وهو المحموم ليس علة
للتعفن في الخارج بل في حكم العقل لكن التعفن هو علة له فهذا هو الذي الاوسط
فيه معلول فهو مثال الدليل والشيخ مثل برهان ان بقوله القمر منكسف
وكل قمر منكسف فقد حالت الارض بينه وبين الشمس ينتج ان القمر قد حالت
الارض بينه وبين الشمس فالكسوف ليس علة للحيلولة وانما الحيلولة علة له وهذا
ايضا هو الدليل وهو المسبب الذي عناه الشيخ بقوله بل ربما كان مسببا
اي معلولا كما تقدم ومثال غير الدليل من برهان ان قولنا هذا المريض

له بول خاثر ابيض وكل من له بول خاثر ابيض يخاف عليه البرسام
فهذا المريض يخاف عليه البرسام فالاوسط والاكبر في هذا القياس
متضايفان وليس احدهما علة للاخر بل هما معلولان لعلة واحدة وهي
حركة الاخلاط الحادة الى ناحية الراس ومثال برهان لم بقوله القمر
عند الجوزهر وكل قمر عند الجوزهر فهو منكسف فالقمر منكسف
وهذا المثال فيه نظر فانه ليس الحصول عند الجوزهر فقط علة
للكسوف بل الحصول عنده مع توسط الارض لكنه لا مناقشة في
الامثلة وقد استعمل الكسوف للقمر وهو وان كان جائزا لكن الاصح
ان الخسوف للقمر والكسوف للشمس ثم كل واحد منهما قد يستعمل
في موضع الاخر واعلم ان برهان لم على قسمين احدهما ما يكون الاوسط
فيه علة للاكبر مطلقا والثاني ما يكون علة للاكبر في الاصغر فقط
لا مطلقا مثال الاول هذه الخشبة قد مستها النار وكل ما مسته النار
فهو محترق فهذه الخشبة محترقة فالاحتراق على الاطلاق معلول
لمماسة النار ومثال الثاني كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فكل
انسان جسم فالحيوانية علة للجسمية لا مطلقا وانما هي علة لوجودها

في الانسان اذ الجسمية انما تثبت للانسان بواسطة ثبوتها للحيوان
فهي للحيوان اولا وللانسان ثانيا والفاظ الابيات بينة غنية عن الايضاح

القول في شرائط مقدمات البرهان

اوائل البرهان صدق شرطها ضرورة لا تستحيل ابدا
كذلك ليس الحمل فيها كلي الا الذي يشمل عند الحمل
كلا وفي كل زمان كله فليس تخلو واحد من حمله
والحمل فيها اولي ذاتي يناسب المطلوب في الحالات
والاولي ان يكون الحمل ليس على الاعم منه فلك
كحملك الحي على الانسان لا الجسم ان الجسم حمل ثاني

هذه هي شرائط المقدمات المستعملة في البرهان الاول ان يكون صادقة
ابدا ضرورية غير مستحيلة وهذا اذا كان المطلوب ضروريا اما اذا كان
المطلوب ممكنا فيجوز ان يكون المقدمات ممكنة وانما لزم ان يكون
المقدمات ضرورية عند كون المطلوب ضروريا لان غير الضروري لا ينتج
الضروري واعلم ان الضروري هاهنا اعم من الضروري المذكور في القياس لانه
يشمل الضروري بحسب الذات وبحسب الوصف وهو ثم مختص بما كان

بحسب الذات وقد اشار الشيخ تعالى بهذا بقوله لا تستحيل ابدا فان الثابت
للذات او الوصف هو الذي يكون كذلك ويكون العلم بتوسطه غير متغير الثاني
ان يكون الحمل فيها كليا والمعنى من الكلي هاهنا ان يكون الحمل شاملا
لكل واحد من احاد الموضوع في كل زمان من ازمانه اما بحسب الذات او
بحسب الوصف وهذا هو معنى قوله وفي كل زمان كله اي في كل زمان الكلية
الثابتة له فان كانت ذاتية فبحسب الذات او وصفية فبحسب الوصف
وهذا الكلي يخالف الكلي بالمعنى الذي تقدم لان المعنى من الكلي هناك ما كان
الحكم فيه ثابتا لجميع افراد الموضوع من غير شرط الدوام واشتراط الكلية
انما يكون اذا كان المطلوب كليا اما في المطالب الجزئية فيجوز ان يكون المقدمات
جزئية الثالث ان يكون الحمل فيها ذاتيا يناسب المطلوب والمراد بالذاتي
هاهنا الذاتي المقوم او الاعراض الذاتية وهي ما يلحق الموضوع لذاته كالتعجب
بالقوة للانسان او لما يساويه كالضحك بالقوة اللاحق للانسان بتوسط
التعجب بالقوة المساوي او بتوسط امر اعم داخل فيه كالحركة للانسان
فانها تلحقه لانه جسم وهو داخل فيه واما اللاحق لامر اعم غير داخل كلحوق
الحركة للابيض لانه جسم او لامر اخص كالضحك للحيوان لانه انسان فهو عرض

غريب والعرض الغريب لا يناسب المطلوب وانما المناسب له هو العرض
الذاتي وبيانه ان العلوم الجزئية مرتبة كل واحد منها تحت اخر فلو دخلت
الاعراض الغريبة في البحث عن موضوع علم جزئي خرج ذلك العلم الى علم اخر
ولم يكن النظر متعلقا بموضوع علم مخصوص وحينئذ يصير العلم الجزئي هو
العلم المطلق الذي ليس فوقه علم هذا خلف الرابع ان يكون الحمل فيه اوليا
على معنى ان الاعم من الشي لا يحمل عليه الا بتوسط حمله على ما هو اخص منه ان
كان الا ترى ان الجنس البعيد كالجسم لا يحمل على النوع الذي هو الانسان مثلا
الا بتوسط حمل الحيوان عليه الذي هو الجنس القريب بدليل ان الجسم الذي
ليس بحيوان لا يصح ان يحمل على الانسان فحينئذ يكون حمل الحيوان على الانسان
اولا وحمل الجسم عليه ثانيا لانه يحمل عليه بتوسط حمله على الحيوان الذي هو
اخص منه ولا بد ايضا من كون مقدمات البرهان متقدمة على نتيجتها بالطبع
لتكون عللا لها في الخارج ومن كونها متقدمة عليها في العقل على معنى
انها تكون اعرف منها ليصح كونها عللا للتصديق بها وهو ان الشرط لا بد منهما وم

وكل ذاتي فاما حاصل بحد موضوعاته وداخل م
كالحي للانسان والاقطار   للجسم والناهق للحمار

او داخل موضوع ذاك حده   لانه يوجد فيه وحده
مثل الفنا للانف والتربيع   للسطح اذ يوجد في الجميع

الذاتي المستعمل في البرهان بمعنى المقوم والعرض الذاتي يشمله انه ما يوخذ
في حد موضوعه او يوخذ موضوعه في حده فالاول هو الذاتي المقوم فانه
يوخذ في حد موضوعه لانه اذا قيل الانسان حيوان فالحيوان هو المحمول
وهو داخل في حد الانسان كما يقال الانسان حيوان ناطق وكذلك اذا قيل
الجسم ذو اقطار ثلثة فمحموله يدخل في حد موضوعه اذ يقال في حد
الجسم انه ما له اقطار ثلثة وكذلك اذا قيل الحمار ناهق فانه يقال في
حده حيوان ناهق ومثال الثاني وهو ما يوخذ موضوعه في حده قولنا هذا
الانف افنا وهذا السطح مربع فانه يقال في حد الفنا انه احديداب
يختص بالانف وفي حد التربيع انه احاطة الاضلاع الاربعة بالسطح
وقوله او داخل موضوع ذاك اي موضوع الذاتي المحمول المذكور في اول البيت
الاول وقوله لانه يوجد فيه وحده هو اشارة الى علة اخذ الموضوع في
حد المحمول وهو كونه لا يوجد الا فيه فلم يكن بد من اخذه في حد محموله وقوله
اذ يوجد في الجميع هو علة انحصار الذاتي فيما ذكروه من القسمين وهما ما يوخذ في

حد موضوعه او يوخذ موضوعه في حده فقال انه لما كان الحد الاول
لازما في جميع الحدود كان الذاتي منحصرا فيهما وذلك ظاهر لان المقوم يوخذ في
حد موضوعه والعرض الذاتي يوخذ الموضوع في حده والذاتي في
البرهان لا يخلو ان احدهما كما تقدم ه

وكل محمول على الجميع ... واولي الحمل للموضوع
وحمله في جملة الازمان ... فذلك الكلي في البرهان
اذ كانت الحدود في البرهان ... ذاتية وعلة البيان
وعلة الوجود في الاعيان ... ايضا فلا تخلو البرهان
عن الذي ناسب المطلوبا ... وليس من طبعه غريبا

شرح بين معنى الكلي في البرهان على وجه اوضح مما تقدم فقال انه ما يحمل على
الجميع حملا اوليا في جميع الازمان وقد تقدم بيان ذلك ثم قال ولما كانت
الحدود في البرهان ذاتية وعلة البيان اي علة التصديق كما في برهان ان
او علة البيان والوجود في الاعيان ايضا كما في برهان لم فلا يكون المحمول
في البرهان الا ما كان مناسبا للمطلوب وهو الذاتي المقوم ومن جهة لا ما كان
عرضيا غريبا كما تقدم وقد يوجد في بعض نسخ هذه المنظومة لا علة الوجود

في الاعيان بحرف السلب موضع واو العطف ومعناه ان المحمول في النتيجة
لا يجوز ان يكون علة الوجود في الاعيان اي لا يجوز ان يكون مقوما لان
محمول النتيجة لا بد ان يكون مجهول الثبوت للموضوع والذاتي المقوم يستحيل ان
يكون مجهول الثبوت لانه لا يمكن تصور الشيء الا بعد تصور ما هو مقوم
له لكنهم استثنوا عن هذا الحكم صورتين الاولى اما اذا كان المعلوم بعض
عوارض الشيء لا ماهيته فيجوز اذ ذاك طلب شيء من مقوماته بالبرهان مثال
ذلك ان من علم النفس ببعض عوارضها مثل كونها محركة للبدن مثلا يجوز
له ان يطلب جوهريتها التي هي من المقومات لها لان الجوهرية ليست مقومة لهذا
العارض المعلوم بل للمعروض المجهول فلذلك صح ان يكون مطلوبه والثانية
ان يكون المطلوب لمية ثبوت المقدم لا نفس ثبوته مثل ما اذا علمنا ان
الانسان جسم لكنا لا نعلم لميته ففي هذه الصورة يجوز حمل الجسمية عليه
بتوسط حمل الحيوانية فيقال كل انسان حيوان وكل حيوان جسم لينتج المطلوب
وحيث قد علم ان محمول النتيجة لا يجوز ان يكون ذاتيا لموضوعها مقوما فيلزم
ان لا يجوز كون المحمول في كلي المقدمتين كذلك اذ الاكبر لو كان مقوما للاوسط
والاوسط للاصغر لكان الاكبر مقوما للاصغر لان مقوم المقوم مقوم وذلك

هو الذي قد بينا بطلانه لكن يجوز ان يكون المحمول في احدى المقدمتين
معقولا صغرى كانت او كبرى في كلا الشكلين له معنى صحيح لكن الاولى منهما اوضح والقائه الاياب
وانجح

القول في المطالب

كل سؤال فهو اما عن هل ... او ما هو الشيء الذي قد يسأل
او لم هو الشيء الذي يراد ... والاي ايضا ربما يراد
فالهل اما هل وجود للشي ... وذاك قبل اللم والما والاي
ذاك واما هل كذي محمول ... على كذي فهو كما نقول
هل يبطل النفس اذا الجسم تبر ... هل الزمان هو قدر دائم عدد
والما فاما طالب حد الذات ... كقولنا ما الحيوان والنبات
او طالب معنى اسم شيء كالخلا ... يسبق هذا القسم في الما الهلا
وشرح معنى الاسم في المفهوم ... يكون للموجود والمعدوم
والحد للموجود دون ما فقد ... لان ما ليس بشيء لا يحد
واللم يبغي علة المعلول ... يوما وطورا علة المقول
وتارة علة نفس الامر ... وهو الحقيقي على ما ندري
والاي يبغي الفصل عن مشارك ... كاي ضيف حل في ديارك

المطالب على قسمين اصول لا يقوم غيرها مقامها وفروع يقوم غيرها
مقامها وتسمى الاصول الامهات وهي اربعة اثنان منها للتصور وهما
مطلب ما واي واثنان للتصديق وهما مطلب هل ولم ومنهم من جعلها ثلث
واسقط مطلب اي ولذلك اشار بقوله ربما يراد اما مطلب هل فهو على
قسمين احدهما ان يطلب به هل الشيء موجود مطلقا ويسمى هل البسيطة
والثاني ان يطلب به هل الشيء موجود بحال كذا ويسمى هل المركب كقولك
هل زيد موجود في الدار ونحوه والمصنف بهل يطلب احد طرفي النقيض
والشيخ مثل مطلب هل المركب بقوله هل يبطل النفس اذا الجسم البيد
وقوله وذاك معناه ذاك مضى ثم انه ذكر ان مطلب هل البسيط مقدم على
مطلب لم وما واي ومراده بما ما التي بحسب الذات لا التي بحسب الاسم والعلة
في ذلك ان الشيء ما لم يعلم وجوده لا يطلب حقيقته فان ما لا وجود له لا
حقيقة له فلا يطلب الطالب الحقيقة وكان مقدما على مطلب لم واي
لان ما لا وجود له لا يطلب علته ولا مميزه اما مطلب ما التي بحسب الاسم
فانه متقدم على الجميع لان من لا يعلم مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجوده
او حقيقته او حاله فما من احواله قبل ان يعلم مدلوله اولا والى هذا اشار

الشيخ بقوله يشبق هنا الى الهلا [القسم] واما مطلب ما فقد ذكر حاليته
الاولى منها ان يطلب به حقيقة الشي وماهيته وذلك فيما له وجود
في حقيقته والثانية ان يطلب شرح مفهوم الاسم وذلك فيما له وجود
وفيما لا وجود له مثال الاول ما الحيوان والنبات ومثال الثاني ما الخلا
واما مطلب لم فهو الذي يطلب به علة الشي اما بحسب القول وهو الذي يطلب
به الحد الاوسط الموقع لاعتقاد صدق القول في القياس المنتج له كما
يقال لم كان الجسم حادثا فيقال لانه ممكن وكل ممكن حادث واما بحسب
نفس الامر وهو الذي يطلب به علة وجود الشي في نفسه على ما هو عليه من
وجود مطلقا او وجود على حال كذا كقولنا لم كانت النفس موجودة
ولم كان المغناطيس يجذب الحديد ونحو ذلك واما مطلب اي فيطلب
به تمييز الشي عما يشاركه في جنس او وجود وبالجملة في امر ذاتي او عرضي
كقولنا اي حيوان هذا واي لون هذا وقد لا يعد في الاصول استغنا
بمطلب ما الذي بحسب الذات فان جوابه يشتمل على جميع الذاتيات مميزة
كانت او غير مميزة واما الفروع والمطالب فهي نحو مطلب كم وكيف واين ومتى
وانما كانت فروعا لانها يستغنى عنها بمطلب هل المركب واي ايضا لانه اذا

٦٠

قيل كيف لون زيد او كم طوله واين مكانه او متى كان وجوده فيقام
مقام الاول هل زيد اسود او ليس واي لون لونه ومقام الثاني هل طوله
كذا او ليس واي مقدار هو طوله ومقام الثالث هل هو في الدار او
ليس وفي اي مكان هو ومقام الرابع هل وجد في الامس او اليوم وفي
اي زمان وجد وقول الشيخ او ما هو الشي الذي قد يستدل بتقديره يستدل
عنه فحذف عنه كما حذف منها في قوله تعالى جنات عدن مفتحة لهم
الابواب وليقرا هل ونسال مسكنا الى الاختلاف تحريكه الزكي

القول في الجدل والخطابة والشعر والمغالطة

الذايعات واللواتي تقبل فانما موضوعهن الجدل

والذايعات بادي السماع   فللخطابات وللاقناع
وذلك الموقع للتخييل   يصلح للشعر سوى الدليل
وذلك الوهمي والمشتبه   مغالطي عليه مموه

فهذه ما قيل في التصديق والحمد لله على التوفيق

القياس ينقسم باعتبار مواده وهي المقدمات المذكورة الى خمسة اقسام
البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة وذلك لانه اما ان يفيد

التصديق او غيره من التأثيرات فالذي يفيد التصديق فهو اما ان يعتبر
فيه كونه حقا او لا يعتبر وما يعتبر ذلك يكون الحق او لا يكون
فالمفيد للتصديق الجازم الحق هو البرهان والمفيد للتصديق الجازم غير
الحق هو السفسطة والمفيد للتصديق الجازم الذي لا يعتبر فيه كونه
حقا او غير حق بل يعتبر فيه عموم الاعتراف به هو الجدل ان كان
كذلك والا فهو الشغب وهو مع السفسطة تحت قسم واحد هو المغالطة
والمفيد للتصديق الغالب غير الجازم هو الخطابة والذي لا يفيد التصديق
بل ما تأثر غيره كالمخيل هو الشعر اما البرهان فقد تقدم بيانه وان
مقدماته هي الواجب قبولها كما مر تفسيرها من قبل واما الجدل
فهو القياس المركب من المقدمات المشهورة الحقيقية ومن المسلمات
والغرض منه اقناع القاصرين عن ادراك البرهان والتدرب باستعمال
الاقيسة وتركيبها للارتياض النفس بذلك وتقوى على تركيب الاقيسة
البرهانية ومن فوائده تقرير الشرائع الحقة والنواميس الالهية عند
الجمهور لينتظم امور المصالح الدينية والدنيوية ويحصل بذلك السعادة
الابدية واما الخطابة فهي القياس المؤلف من المقبولات والمظنونات

والمشهورات غير الحقيقية والغرض منها ترغيب السامعين فيما ينفعهم
من تهذيب الاخلاق وامر المعاد والحث على المواظبة على العبادات و
النواميس الالهية والقيام بها على افعال البر نحو الصدقة والمواساة
وافعال الخير الموجبة لسعادة الدارين ويجب ان يكون قائلها حسن الصوت
زكي النفس مشهورا بالخير والصلاح لانه اذا لم يكن كذلك لم يؤثر قوله
في النفوس لانها لا تتأثر ممن تعلم ان قوله تخالف لفعله ويكون ايرادها
بصوت عال على موضع عال ليكون تأثيرها في نفوس السامعين اشد
واعظم واما الشعر فهو القياس المؤلف من المقدمات المخيلة والغرض منه
انفعال النفس لاجل تسهيل امر او تهويله او تحقيره او تعظيمه ويروجه
الوزن والصوت الطيب والمتاخرون اعتبروا فيه الوزن والمتقدمون
لم يعتبروه واما المغالطة فهي القياس المؤلف من المشبهات والوهميات
والغرض منه الزام الخصوم وقطعهم وان يعلم ليحترز منه ومشبهاته
ان كانت مشبهة بالواجب قبولها سمي صاحبها سوفسطائيا وان
كانت مشبهة بالمشهورات سمي صاحبها مشاغبيا فالسوفسطائي
في مقابلة الحكيم والمشاغبي في مقابلة الجدلي ولنذكر هاهنا شيع

مغالطات وحلها اليكون كالانموذج لما يقع من المغالطات الاولى منها
ندعي ان الخلا موجود لان وجود الخلا لو لم يكن مستلزما لارتفاع
الواقع لكان واقعا لكنه لا يستلزم ارتفاع الواقع فيلزم ان يكون
واقعا اما بيان الملازمة فلانه لو لم يكن واقعا لكان الواقع نقيضه
فيكون وجوده مستلزما لارتفاع نقيضه ونقيضه غير
الواقع فيكون مستلزما لارتفاع الواقع وقد كان التقدير انه غير
مستلزم لارتفاع الواقع هذا خلف واما بيان حقيقة المقدم
فلانه لو كان مستلزما لارتفاع الواقع لكان ممتنعا اذ لو كان
ثابتا لاستلزم ارتفاع الواقع واذا لم يكن مستلزما لارتفاع الواقع
على تقدير ثبوته لا يكون مستلزما لارتفاع الواقع وحلها ان المعني
من المقدم ان كان ان الخلا لا على تقدير ان يكون موجودا في نفس الامر لم
يكن وجوده مستلزما لارتفاع الواقع فهو حق لان وجوده اذ ذاك
هو الواقع لكن لا يلزم من ذلك ان يكون الخلا موجودا في نفس الامر واما
الخلف الذي الزموه في بيان الملازمة فهو ليس بلازم لانه انما لزم على
تقدير ان يكون الخلا موجودا في نفس الامر لا على تقدير انه موجود في نفس

كان

الامر مع انه ليس كذلك حقيقته وان كان المعنى انه فرض وجوده كيف لا يستلزم
ارتفاع الواقع كان اللزوم مسلما لكن صدق المقدم اذ ذاك يكون ممنوعا
وقولهم اذا لم يستلزم وجوده ارتفاع الواقع على تقدير ثبوته لا يكون مستلزما
له ممنوع لجواز ان يكون مستلزما له على تقدير عدم ثبوته الثانية في
بيان صدق احد المتباينين على الآخر صدقا جزئيا ولنبين المدعى بعض الجسم ممتد
في الجهات الى غير النهاية ونبين ذلك بوجهين الاول لو لم يصدق بعض
الجسم ممتد في الجهات الى غير النهاية لصدق نقيضه وهو لا شيء من الجسم
بممتد في الجهات الى غير النهاية ويلزم ذلك من طريق العكس المستوي لا شيء
من الممتد في الجهات الى غير النهاية بجسم وهو كاذب لصدق قولنا الصدق
قولنا كل ممتد في الجهات الى غير النهاية جسم والثاني بالقياس المنتظم من الشكل
الثالث والحد الاوسط فيه مجموع طرفي المدعى مثاله كل ما هو جسم وممتد
في الجهات الى غير النهاية فهو جسم وكل ما هو جسم وممتد في الجهات الى غير
النهاية فهو ممتد في الجهات الى غير النهاية ينتج بعض الجسم ممتد في الجهات
الى غير النهاية وهو المطلوب والجواب عن الاول انه ان اريد من موضوع الجزئية ان لم
يتقيد بالوجود الخارجي فهو صادق لان بعض الاجسام في الذهن كذلك وان

قيد به ويجب ايضا ان يقيد به النقيض في العكس وحينئذ لا ينافي صدق الموجبة
الكلية التي موضوعها غير مقيد به اما الوقتية موضوعها به لكانت كاذبة
لعدم موضوعها في الخارج وعن الثاني لا نسلم صدق شيء مما ذكرتم من المقدمتين واما
يصدق ان لو كان لشيء منها موضوع محقق او مقدر او شرط فيه كون الافراد
ممكنة وليس كذلك نعم لو اخذ الموضوع بحسب الحقيقة بحيث يدخل فيه
الافراد الممتنعة صدقت المقدمتان لكن نمنع كذب المدعى ٥ الثالثة
في بيان ان الفلك مركب من اجزاء لا تتجزى وذلك بان نقول قد يكون اذا كان الفلك
جسما فهو مركب من اجزاء لا تتجزى لكنه جسم دائما ينتج انه مركب من اجزاء لا
تتجزى اما الشرطية فلانه كلما كان الفلك جسما ومركبا من اجزاء لا تتجزى فالفلك
جسم وكلما كان جسما ومركبا من اجزاء لا تتجزى فهو مركب من اجزاء لا تتجزى ينتج
من الشكل الثالث قد يكون اذا كان الفلك جسما فهو مركب من اجزاء لا تتجزى
واما بيان حقيقة المقدم فواضح وحلها انا لا نسلم صدق المقدمة
الاستثنائية وانما تصدق ان لو كان المقدم واقعا على جميع الاوضاع
الفرضية التي يمكن صدقه عليها ومع جميع المقارنات التي يمكن اجتماعه
معها وذلك ممنوع بل المعلوم صدقه على الاوضاع الواقعية وذلك لا ينتج مع

الشرطية المذكورة لجواز ان يكون الاوضاع التي صدق عليها اللزوم الجزئي
غير الاوضاع الواقعية فلا يلزم اجتماع مقدمتي القياس على الصدق معا
واذا كان كذلك لا ينتج البتة ٥ الرابعة ندعي ان ليس بعض الموجود
بجسم والا لكان كلما كان الشيء موجودا كان جسما ومعنا مقدمة صادقة
في نفس الامر وهي قولنا كلما كان الشيء ليس بجسم وموجودا فهو موجود فنجعل
هذه المقدمة الصادقة صغرى والمقدمة اللازمة من نقيض المطلوب
كبرى لينتظم منها قياس في الشكل الاول على تقدير صدق نقيض
المطلوب وينتج كلما كان الشيء ليس بجسم وموجودا فهو جسم وانه محال
وهذه المغالطة مركبة من متصلة موجبة واستثنائية نقيض تاليها لانتاج
نقيض مقدمها الذي هو المطلوب وحلها انا لا نسلم استحالة اللازم من نقيض المطلوب
وهو قولنا كلما كان الشيء ليس بجسم وموجودا فهو جسم فان قيل لو صدق
لانعكس الى قولنا قد يكون اذا كان جسما فهو ليس بجسم وموجود وكل ما كان
ليس بجسم وموجود فهو ليس بجسم وهو محال قلنا لا نسلم استحالة ذلك فان
الملازمة الجزئية بين النقيضين ثابتة بالبرهان في الثالث والاوسط فيه
مجموعهما ٥ الخامسة في بيان الزكوة واجبة في مال الصبي وذلك بان نقول كلما

وجبت الزكوة في مال البالغ وفي مال الصبي وجبت في مال البالغ وكلما وجبت في مال
البالغ ومال الصبي وجبت في مال الصبي ينتج من الشكل الثالث قد يكون
اذا كانت الزكوة واجبة في مال البالغ فهي واجبة في مال الصبي ثم نجعل هذه
النتيجة شرطية لقياس استثنائي ونستثني عين مقدمها بان نقول لكن
الزكوة واجبة في مال البالغ دائما فيلزم منه ان تكون واجبة في مال الصبي وهو
المطلوب وحلها انا لا نسلم انتاج القياس الاستثنائي المذكور لان شرط المتصلة
المستعملة فيه ان تكون كلية ٥ السادسة في بيان استلزام قول القائل
كل كلامي كاذب في هذه الساعة لاجتماع النقيضين لانه ان كان صادقا
في هذا الكلام يلزم ان كل كلامه في هذه الساعة كاذبا لكن من جملة كلامه
في هذه الساعة هذا الكلام فيلزم كذبه والمقدر تقدير صدقه فيلزم
اجتماع النقيضين وان كان كاذبا كان بعض افراد كلامه في هذه الساعة
صادقا لكن لم يوجد منه في هذه الساعة غير هذا الكلام لانا نفرض الامر كذلك
فيلزم ان يكون ذلك البعض الصادق هو هذا الكلام والمقدر تقدير كذبه
فيلزم اجتماع النقيضين ايضا وحلها انا لا نسلم بانه ان كذب هذا الكلام كان بعض
افراد كلامه في هذه الساعة صادقا فان صدق هذا الكلام عبارة عن صدقه

وكذبه معا فيلزم من كذبه انتفاء صدقه وكذبه ولا يلزم من انتفاء هذا
المجموع ان يكون بعض افراد كلامه في هذه الساعة صادقا لجواز ان يكون انتفاؤه
بكون الكل كاذبا ٥ السابعة في بيان وجوب الزكاة في الحلي وذلك بان نقول
لو لم يجب الزكوة في حلي البالغ لكان كلما وجبت الزكوة وجبت في المضروب ومعنا
مقدمة صادقة وهي قولنا كلما وجبت ولم تجب في المضروب وجبت الزكوة
فنجعل هذه المقدمة الصادقة صغرى للمقدمة التي لزمت من عدم وجوب
الزكوة في حلي البالغ حتى ينتظم منهما قياس على تقدير عدم وجوب الزكوة في
حلي البالغ هكذا كلما وجبت الزكوة ولم تجب في المضروب وجبت الزكوة وكلما
وجبت الزكوة وجبت في المضروب ينتج كلما وجبت الزكوة ولم تجب في المضروب
وجبت في المضروب فتصدق هذه الملازمة على تقدير عدم وجوب الزكوة في حلي
البالغ فصدق هذه الملازمة محال في نفس الامر فيكون ملزوم صدقها
وهو عدم الوجوب في حلي البالغ محالا وهو المطلوب وحلها ان يقول لا
نسلم امتناع صدق قولنا كلما وجبت الزكوة ولم تجب في المضروب وجبت في
المضروب فان هذا التقدير محال والمحال جاز ان يستلزم المحال ومن تأمل ما
تقدم من الاصول تيسر له حل ما يرد عليه من المغالطات ـــــ اللهم الا ان يكون

ممن لم يرزق الفطانة والتكلان على التوفيق ه ٥

القول في الحد والرسم

العلم منه ما هو التصور ومنه تصديق بشي خبر
ويحصل التصديق بالقياس وقد شرحناه بلا التباس
والحد منه يحصل التصور والرسم ايضا فيه منه اثر

لما ذكرنا ان البحث في التصور كان يجب ان يكون مقدما على البحث في التصديق فتاخيره سوء ترتيب والعلم ينقسم قسمين احدهما التصور والاخر التصديق اما التصور فهو حصول صورة الشي في العقل مع قطع النظر عن الحكم لا اقول مع عدم الحكم لان ذلك ينافي اشتراط التصديق بالتصور وهو قد يكون بديهيا كتصور الحرارة والبرودة وهو ما لا يتوقف حصوله في الذهن على طلب وكسب وكسبيا كتصور النفس والعقل وهو ما يخالف البديهي وكذلك ايضا ينقسم التصديق الى بديهي وهو ما لا يتوقف جزم الذهن بالنسبة الواقعة فيه الا على تصور الطرفين وان كان حصولهما او حصول احدهما فيه بالكسب مثل قولنا الكل اعظم من الجزء والى كسبي وهو ما يخالفه كقولنا العالم محدث وهو عند الحكماء عبارة عن الحكم فقط وعند الامام فخر الدين هو عبارة

عن المجموع المركب من المحكوم عليه والمحكوم به والحكم والمذهبان متساويان في العموم ضرورة ان صدق كل واحد منهما يستلزم صدق الاخر لامتناع الحكم بشي على شي دون تصورهما ومتغايران في المفهوم لان مفهوم التصديق عند الحكماء جزء من مفهومه عند الامام ولا شك في مغايرة الشي جزءه فعلى مذهب الحكماء يكون توقف التصديق على التصور توقف المشروط على الشرط وعلى مذهب الامام توقف الكل على الجزء وقد ذكرنا فيما تقدم ان المجهول من كل التصور والتصديق يكتسب من المعلوم منهما فالطريق التي يكتسب بها التصديق يسمى حجة وهو القياس وما يلحقه من الاستقراء والتمثيل والطريق الذي يكتسب به التصور يسمى قولا شارحا فمنه الحد ومنه الرسم ونحوهما وسيذكران في هذا الباب ويسمى الحد حدا لمنعه ان يدخل في المحدود ما ليس منه او يخرج عنه ما هو منه اذ الحد في اللغة هو المنع ويسمى الرسم رسما لتركبه من آثار الشي ولوازمه اذ الرسم في اللغة هو الاثر واليه اشار الشيخ بقوله فيه منه اثر اي في الرسم اثر الشي المرسوم ٥ ه

اذا اردت ان تحد حدا فرتب الجنس القريب جدا
فانه يحصر كل ذاتي يكون للمحدود في الصفات

ثم لطلب الفصول فهي الحاكي من صورة اخذ بها او مادة
او فاعل او غاية للشي كالنطق للانسان بعد الحي
والانف للافطس والصفرا للغب والصحة للدواء
الحد هو القول الدال على حقيقة الشي ولا يكون الا للمركبات من الجنس والفصل
واما البسايط فلا تعرف بالحد ولكن بالرسم واعلم ان الحد على قسمين احدهما
التام وهو المركب من الجنس والفصل القريبين والثاني الناقص وهو ما كان مركبا
من الفصل وحده او منه ومن الجنس البعيد وبعض العلما اوجب ان يكون
المعرف مركبا فعلى هذا لا يجوز ان يحد بالفصل وحده ولا يرسم بالخاصة وحدها
والشيخ ايضا قد بين في الشفا ان المعنى المفرد لا يفيد معرفة الشي البتة وكيفية
الحد ان يرتب الجنس القريب اولا ثم يقرن بالفصل كقولك للانسان انه الحيوان
الناطق اما الجنس القريب فانه يجمع جميع ذاتيات المحدود واما الفصل فانه يميزه
عما يشاركه في الجنس واذا اجتمع للشي الواحد ما يعمه وغيره وما يخصه فقد
تمت حقيقته وتقديم الجنس واجب لامرين الاول ان الاعم اعرف عند العقل
لان وجوده اكثر من وجود الاخص فيكون الاحاطة به اكثر والثاني ان الاعم يوجب
تحقق ماهية الشي وذكر الاخص يخصصها وتخصيص الشي لا يكون الا بعد تحققه

والفصول التي تقرن بالاجناس في الحدود تكون ماخوذة اما من احدى العلل
الاربع اعني الصورية والمادية والفاعلية والغائية او تكون من مجموعها
كما ستمثله اما الماخوذ من العلة الصورية فهو كقولنا الانسان حيوان ناطق اذ
النطق علة صورية للانسان لان بوجوده تتم حقيقة الانسان كالصورة
مع الهيولى والى هذا اشار بقوله كالنطق للانسان بعد الحي اي بعد ان
يقال انه حيوان يقال انه ناطق واما الماخوذ من العلة المادية فكما يقال
في حد الفطوسة انها انجذاب في الانف فان الانف هاهنا علة مادية لانه
هو العضو الذي يحتاج اليه في قبول الفطوسة واما الماخوذ من العلة الفاعلية
فكما يقال في حمى الغب انها الحمى التي سببها عفن الصفرا لان الصفرا هي العلة
الفاعلية للحمى اذ الحمى لا تحصل الا بسبب تعفنها واما الماخوذ من العلة الغائية
فهو كما يقال في الدواء انه الذي يتناوله الحيوان لاجل حفظ الصحة او لاجل ردها
لان الصحة هي التي لاجلها يتناول الدوا واما ما يوخذ في رسمه فصول من
العلل الاربع جميعا فذلك كما يقال في رسم السيف مثلا انه سلاح صناعي
من حديد متطاول معرض محدد الاطراف يقطع به اعضا الحيوان عند
القتال فالسلاح جنس لانه يشمل السيف وغيره والصناعي فصل ماخوذ

من العلة الفاعلية ومن جهة هي فصل مأخوذ من العلة المادية ومطاول
معين مجرد الاطراف فصل مأخوذ من العلة الصورية ويقطع بها بعضنا
الحيوان عند القتال فصل مأخوذ من العلة الغائية وقد يقع الفصل من
اثنين منها كما يقال في الخاتم مثلا انه حلقة تلبسها الاصبع اذ الحلقة من الصورية
وتلبسها الاصبع من الغائية والطريقة التي سلكها الشيخ في ترتيب ذكر العلل الاربع
وترتيب امثلتها عليها تسمى في صناعة البديع الطي والنشر وفي تمثيله للمأخوذ من
العلة الصورية بالناطق نظر فان النطق ليس علة للانسان بل هو معلول له
لكنه لا مناقشة في الامثلة وللمثال المطابق ما يقال في الزاوية القائمة مثلا
انها الزاوية التي تحدث من قيام خط على خط مساوية للزاوية التي تقع في الجانب
الآخر وانما دخلت هذه العلل الاربع في الفصول لان العلة محصلة لوجود
المعلول كما ان الفصل محصل الماهية ولذلك قالوا ان الفصل هو علة لحصول حصة
النوع من الجنس ولا يصح ان يقال ان الفصل علة للنوع لان الفصل يحمل على النوع والعلة

فان وجدت واحدا مميزا ... فلا تقف حتى يكون موجزا

فذاك نقصان وذاك القصد ... سالج تمييز يفيد الحد
بل اطلب الفصول حتى تعدا ... فان قصد العقل فيها حدا

ان يحصل الشيء على جميع ما ... له من الاوصاف قد تقوما
محصلا في ذاته معقولا ... فان وجدت مره فضلا لا
ادخر الكمية فصلا هملا ... فاعلم الشيء علما كاملا
لان ذات الشيء كل صفته ... ما كان ذاتيا ولما لم تكفه

بعض الذي عددته لن توجدا ... كذاك لا يكفيه ان تحددا

الغرض من هذه الابيات بيان ان المقصود من ليس هو التمييز كيف اتفق وانما
الغرض منه هو العلم بحقيقة الشيء على ما هي عليه ولا يتم ذلك الا بذكر جميع الذاتيات
فكذلك حقيقته في الوجود الذهني الذي يحصل بالحد لا يتم الا بوجود جميع الذاتيات
والظاهريون من المنطقيين يرون ان الغرض من التحديد هو التمييز بحسب وكذلك
يجعلون كل قول يطرد وينعكس حدا ومنهم من تنبه للذاتيات والعرضيات فجعل
التمييز الذاتي كيف كان حدا اما الشيخ اشار في هذه الابيات الى الرد على الفريقين
وذكر في الاشارات انا لو فرضنا ان الشيء من الاشياء بعد جنسه فصلان متساويان
كما يقال ان الحيوان بعد كونه جسما ذا نفس فصلان متساويان له كالحساس
والمتحرك بالارادة لم يكن ايراد احدهما كافيا في الحد الذي يراد به ذات الشيء وحقيقته
بل في الحد الذي يطلب به التمييز فقط وقوله لان ذات الشيء الى اخره تقديره لان

لان ذات الشي كل صفاته الذاتيه وقوله ملكان ذاتيا اي تقديره بملكان
ذاتيا لكن حذف البا ليستهل النظم وفي هذا البحث ايضا اشاره الى ان الحد لا يمكن
ان يوخر ولا ان يطول والى الرد على من قال في رسم الحد انه قول يميز ذلك على
تفصيل ما دل عليه مفهوم الاسم او ما يجري مجراه اذ لا بد من ايراد جميع الذاتيات
وباقي الابيات ظاهر ن

هذا واما الرسم فهو قول مميز وليس فيه فصل
بل خاصه كقولنا للبشر في رسمه حي عريض الظفر
منتصب القامه بادي الجلد والجنس في الرسم كما في الحد
اذا اريد الرسم رسما كاملا وكل قول لم يكن مشاكلا
لما شرحنا فهو رسم ناقص او هو رسم ناقص الخالص

فلنختم الان الكتاب ختما فقد نظمنا العلم فيه نظما

الرسم هو القول المميز للشي بلوازمه وخواصه لا بذاتياته وينقسم ايضا الى قسمين
كانقسام الحد الى تام وناقص اما التام فهو المركب من الجنس القريب والخاصه كالمثال
الذي ذكره الشيخ في رسم الانسان وهو انه حيوان عريض الاظفار منتصب
القامه بادي البشره واما الناقص فهو الذي يكون بالخاصه وحدها او بها

١٦٨٧

من نظر الى الوجود علمه كل كائنة بسم ففي حجة ما لم ... ان ايضا الملكات التي الا ان ما تعطا بلغته من تصورات مثل وما تعطى متصورات ان ما تعطى ان الملكات بمعرفة ... التعقل (marginal note, partly illegible)

والجنس البعيد وشرط المعرف وهو الذي يلزم من تصوره تصور الشي او
امتيازه عما عداه ان يكون معلوما قبل المعرف والا فلا يصلح للتعريف
وان يكون مساويا له والا لكان اما اعم منه او اخص والاول لا يحصل به التعريف
لان العام لا يدل على الخاص والثاني ايضا كذلك لان الاخص اخفى من الاعم
والاخفى لا يكون معرفا للاظهر ويجب الاحتراز عن تعريف الشي بما يساويه في
المعرفه والجهاله كقولنا في تعريف الزوج انه الذي ليس بفرد فان من لا
يعرف الزوج لا يعرف ما ليس بفرد ومن عرف ذلك عرفه وبالاخفى كقولنا
في تعريف النار انه الاسطقس الشبيه بالنفس اذ كل واحد من الاسطقس
والنفس اخفى عند العقل من النار وبنفسه كقولنا في تعريف الحركه انها
النقله وبما لا يعرف الا به اما بمرتبه واحده او بمراتب كقولنا في تعريف
الكيفيه انها ما يقع به المشابهه واللامشابهه فان المشابهه لا يمكن
تعريفها الا بانها اتفاق في الكيفيه او بمراتب كقولنا في تعريف الاثنين انه
الزوج الاول ثم نقول في تعريف الزوج انه المنقسم بمتساويين ثم نقول في تعريف
المتساويين انهما الشيان اللذان لا يزيد احدهما على الاخر ثم نقول الشيان هما الاثنان
فقد عرفنا الاثنين بما لا يمكن تعريفه الا به لكن بمراتب وينبغي ان يجتنب في

التعريفات الالفاظ المجازية والمستعارة والغريبة والوحشية لئلا يبعد الذهن
بالنظر فيها عن النظر في المعنى وان يستعمل فيها الالفاظ التامة الدالة على المطلوب
دلالة صريحة ولكن متوسطة بين المتانة المفرطة والركاكة العامية لاجل
العلة المذكورة ايضا ومباحث التعريفات كثيرة ولا يليق استيفاؤها بهذا
الكتاب لئلا يخرج عن كونه شرحا الى تصنيف اخر وليكن هذا اخر ما اوردناه
في هذا الكتاب المختصر والحمد لله رب العالمين والصلوة على سيدنا محمد وآله الطاهرين والمأمول

والمسؤول ممن يقع اليه هذا الكتاب ان يمهد العذر فيما يعثر عليه من الزلل والسهو
فاني علقته على سبيل العجلة من غير معاودة ولا مطالعة ولا تهذيب ولا مراجعة
هذا مع اعترافي بالتقصير وعدم الحصول من هذا الفن الا على القدر اليسير
ومن الله اسأل العفو عن الخطا والخطل والتوفيق في القول والعمل وهو اكرم
مسؤول واعظم موجود ومأمول الحمد بلا غاية ولا نهاية والسلام ووافق الفراغ من
تاليفه لليلة بقيت من شهر ربيع الاخر من سنة اربع وسبعين وستمائة هجرية ووافق نسخه للعبد
الفقير الى رحمة الله القدير [illegible] نسخ المصنف
وذلك في يوم [illegible] المبارك من شهر ربيع الاخر سنة ... هجرية

والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين